خاتمة الدراسة

تصور مقترح لتنظيم بنية المدرسة الإعدادية في مصر

obeikandl.com

خاتمة الدراسة

تصور مقترح لتنظيم بنية المدرسة الإعدادية في مصر

إن المتتبع لحركة تطوير وتحديث التعليم في مصر، يكتشف أن المرحلة الإعدادية ممثلة في مدرستها الإعدادية هي الأكثر تذبذبا وعدم استقرار بين المراحل التعليمية المختلفة. فمنذ نصف قرن تقريباً هو عمر المدرسة الإعدادية منذ إنشائها بموجب القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ وحتى مؤتمر تطوير التعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤ وهي تستصرخ الجميع متخصصين ومختصين، في وصل ما اقتطع منها، وإعادة وحدة بنيتها واسترداد هويتها التائهة ومنحها حق القيام بأعباء وظيفتها.

أما على الجانب الآخر فهناك نظم تعليمية معاصرة لنا، نجحت في أن تنظم بنى تعليمية جيدة ومستقرة، متخذة فيما ينادي به علماء التربية وعلم النفس فيما يتعلق بالأسس الفلسفية والأسانيد العلمية المتعلقة بطبيعة ووظيفة هذه المدرسة أعمدة شيدت فوقها هذه البنى. حيث جاءت تلك البنى مستجيبة في توجهاتها للمتغيرات المجتمعية التي تعيشها، ملبية في محتواها للمتطلبات العمرية لتلاميذ هذه المرحلة، مزودة أبناءها بمطالب المرحلة التعليمية التالية.

والمستقرئ لأدبيات التربية والمتتبع لحركة الإصلاح التربوي في مصر، يتعجب لكون القائمين على الفكر التربوي في مصر كانوا على درجة عالية من الوعي والفهم لمتطلبات هذه المرحلة والأسس العلمية التي ذهب إليها الآخرون في تنظيم البنى التعليمية ومنها بنيه المدرسة الثانوية الدنيا (الإعدادية في مصر)، بل أنهم في تحديدهم للوظيفة البنيوية لهذه المدرسة والتي عبر عنها قانون التعليم في (تهيئة وسائل النمو لملكات التلاميذ وميولهم على اختلاف أنواعها من أدبية وعلمية وفنية، والتعرف على ما يظهر فيها من مواهب ومميزات وميول خاصة حتى يمكن أن يتجهوا إلى نوع الدراسة الثانوية الذي يلائمهم في المرحلة التالية، وهي في نفس الوقت مرحلة تدعيم للثقافة القومية عند التلاميذ واستكمالها قبل أن ينتقلوا إلى المرحلة الثانوية النهائية التي تنطوي الدراسة فيها على قدر من التخصص)[1] لهو أبلغ دليل على هذا.

ولربما يكون تعثر نظامنا التعليمي في الوصول بالمدرسة الإعدادية إلى مرحلة الاستقرار ووضوح الهوية راجعا في كثير منه إلى ما تعرضت له هذه المدرسة الإعدادية من ضغوط بعضها تعليمي ممثل في زيادة الطلب على التعليم الثانوي، وبعضها الآخر يعود للأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها البلاد والتي انعكست على شتى مناحي الحياة ومنها المؤسسة التعليمية.

وانطلاقا من تلك المقدمة-فإن هذا الجزء من البحث يسعى من خلاله الباحث نحو الإجابة عن التساؤل المحوري للبحث "ما أفضل البنى التعليمية ملائمة للمدرسة الإعدادية في ضوء الواقع المصري والاتجاهات العالمية والمحلية؟ وهو تساؤل ما كان للباحث أن يجيب عليه دون تلك الجولة العلمية من البحث والدراسة خلال الفصول السابقة التي نقب في أحد فصولها بين صفحات التاريخ للبحث عن الجذور الأولى للمشكلة وتلمس في الفصول التالية صعوبة الواقع-وما يبعثه من تحد تمثل في التعرف على واقع المدرسة المشابهة لدى الآخرين وكيفية معالجة أوضاعها، بغية الإفادة منها في التوصل إلى حلول مناسبة تنهي متاهة المدرسة الإعدادية وتعيد

---

(١) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن "تنظيم التعليم الثانوي" مرجع سابق ص١٨.

لها هويتها المفقودة مرة أخرى ويؤكد الباحث من جديد على أن تلك المرحلة إن لم تكن تضاهي المراحل التعليمية الأخرى في الأهمية فهي تزيد عنها أهمية نظرا لعوامل عدة كالطبيعة العمرية لتلاميذها والمتطلبات الوظيفية لها.....الخ وهي من العناصر أو الأسس التي تذهب في تفاعلها واتحادها نحو تشكيل البنية الجديدة للمدرسة الإعدادية في مصر.

والواقع يشير إلى أننا مقبلون على حركة واسعة من الإصلاحات التعليمية، فنظام التعليم المصري يظفر منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين باهتمام بالغ تمثل في عقد العديد من المؤتمرات العلمية منها مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي سنة ١٩٩٣، ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤. ولم يكن هذا الاهتمام أمراً عفوياً وإنما هو انعكاس لأهمية ودور التعليم في إعداد المواطن القادر على التعامل مع مفردات العصر.

وتأتي وثيقة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء "مصر والقرن الحادي والعشرين" كأهم الوثائق السياسية التي تتوج هذا الاهتمام وتؤكده. حيث ذهبت الوثيقة نحو رسم رؤية واضحة المعالم لطبيعة المرحلة القادمة من خلال تقديمها لمنظومة تنموية شاملة لقطاعات ومؤسسات الدولة. وقد حددت الوثيقة فيما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي المهام المنوطة للتعليم وبرامجه في عدد من النقاط الأساسية نذكر منها[١]:

- ربط التعليم بالإنتاج ودعم التعليم الفني الزراعي والصناعي والتجاري وتطوير فكرة المدرسة الشاملة على ضوء التجارب العالمية والاحتياجات التنموية. وتقدير المواهب والمهارات العلمية بما يتيح لأصحابها متابعة مختلف مراحل التعليم في أنواعه الملاءمة، وذلك لتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- تطوير برامج التعليم والتدريب ومضامينها على ضوء التطورات العالمية في العلوم الأساسية وكذلك على ضوء نتائج البحث والتطوير التقني المحلي.
- توفير الإمكانات والحوافز اللازمة لضمان التعليم المستمر بالإمداد المنتظم للمتعلم بالمعلومات المتجددة في التخصصات المختلفة، وباعتماد مبدأ القنوات التعليمية المفتوحة.
- تطوير طرق التدريس ونظم الامتحانات، بما يدعم التعليم الذاتي، ويزيد من قدراته على الابتكار والتحليل، وبما يحقق التفاعل بين المؤسسة التعليمية والبيئة الطبيعية والاجتماعية.
- إدخال التكنولوجيا باعتبارها عنصرا أساسيا في العملية التعليمية ويشمل ذلك تعميم استخدام الكمبيوتر وسيلة تعليمية من خلال برامج الوسائل المتعددة، مع إدخال شبكة ربط المعلومات العالمية الإنترنت إلى المدارس بحيث تحقق عملية التعليم عن بعد.
- تحقيق الاستيعاب الكامل خلال الخطة الخمسية الرابعة في التعليم الابتدائي والإعدادي واستمرار إتاحة الموارد التي تتيح بناء ١٥٠٠ مدرسة سنويا.
- إلغاء تعدد الفترات وصولا بالتعليم إلى مرحلة اليوم الكامل خلال الخطة الخمسية الرابعة.
- خفض الكثافة لتصل في نهاية الخطة الخمسية الرابعة إلى ٣٨ تلميذا للفصل في المتوسط ثم إلى ٣٠ تلميذا في نهاية الخطة الخمسية السابعة ٢٠١٧.
- الوصول بمرحلة رياض الأطفال إلى استيعاب ١١% تحت سن ٤-٥ سنوات في نهاية الخطة الخمسية الرابعة مع التدرج لبلوغ الاستيعاب إلى ١٠٠% في نهاية الخطة الخمسية السابعة.

---

(١) جمهورية مصر العربية-مجلس الوزراء: مصر والقرن الحادي والعشرين-تقديم الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، كتاب الأهرام الاقتصادي ١١٤، القاهرة يوليو ١٩٩٧، ص ٤٣-٤٤.

- ارتفاع نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي بعد ضمه للتعليم الأساسي والوصول بها إلى ٨٥% في نهاية الخطة الخمسية السابعة مع العمل على تطبيق نظام المدارس الشاملة كلما اقتضى الأمر.

من هذا العرض لأهم ما اشتملت عليه وثيقة السيد رئيس الوزراء فيما يتعلق بالجناح التعليمي لمنظومة التنمية الشاملة في مصر خلال السبع عشرة عاماً من الألفية الثالثة. يلاحظ الآتي:

- الاتجاه الواضح نحو الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتطورة في تنظيم التعليم.
- مجاراة الدول الأجنبية في الاهتمام المتزايد بتدريس المواد الأساسية وهو ما نلاحظه من الأخذ بالمقررات القومية في الرياضيات والعلوم في فرنسا وكذلك كوريا الجنوبية.
- الاتجاه نحو تعزيز التحول بالتعليم إلى دعم القدرة لدى التلاميذ على التعليم الذاتي-تعزيزا للتوجه نحو الأخذ بمفهوم التعليم المستمر. وهو اتجاه فرضته طبيعة المعرفة في عصر المعلوماتية ونظم الاتصالات المتطورة. وهو اتجاه قد ينبئ بما قد نقبل عليه مستقبلا من وجود معاهد ومؤسسات علمية تقدم أنواعا متعددة ومتنوعة من الدراسات والتدريبات التي قد نحتاج الرجوع إليها لتحديد التأهيل أو لإعداد التأهيل والتحول. وهي أمور قد فرضتها تكنولوجيا ما بعد الصناعة والتطور السريع في المعدات وتغير المهارات.
- هناك شعور بالتفاؤل بأن الألفية الجديدة تحمل انفراجه اقتصادية تتيح للدولة إجراء إصلاحات شاملة تعوض التعليم عما أصابه من إجهاد طوال النصف قرن الآخر كما جاء بوثيقة تطوير وتحديث التعليم سنة ١٩٧٨، وربما يرجع هذا التفاؤل نتيجة لتخفف الدولة من أعباء ديونها الخارجية التي سقطت بمساهمة مصر في حرب الخليج سنة ١٩٩١. وكذلك لتخففها من مسئوليتها عن قيادة قطاع الإنتاج وترك المجال للقطاع الخاص الاستثماري مما يتيح للدولة توجيه اهتمامها نحو العمل على خفض الكثافة وزيادة زمن التمدرس وهي أساسيات الإصلاح التعليمي خاصة التعليم الأساسي.
- هناك توجه نحو مد الإلزام إلى المدرسة الثانوية تمشيا مع نظم التعليم في الدول المتقدمة والتي حققت بفضل نظمها التعليمية انطلاقة في عالم التنمية والإنتاج الوفير وهي ضرورة للتعامل مع التقدم العلمي والتكنولوجي حيث أن ملامح المستقبل القريب تشير إلى أنه قد بدأ بالفعل تأثير التكنولوجيا الجديدة ممثلة في أن معظم السلع المصدرة الآن هي نتاج أعمال العقل والفكر الإنساني أكثر منها نتاج العمل اليدوي[١].

الأسس والمعايير الواجب توافرها في البنية الجديدة

وانطلاقا من أن هناك رؤية جديدة جادة نحو إحداث تغيير هيكلي في بني التعليم فإن الحاجة تدعو إلى الانتقال نحو تحديد أهم الأسس والمعايير التي يجب الأخذ بها عند وضع البنية التعليمية للمدرسة الإعدادية والممثلة في[٢]:

- أن تأتي البنية الجديدة متواكبة مع الظروف المجتمعية للمجتمع وقادرة على إحداث التكيف لدى تلاميذها.

---

(١) المجالس القومية المتخصصة:"البنية الأساسية للتعليم الفني والتدريب واستراتيجيات المستقبل"-تقرير الدورة الحادية والعشرون، القاهرة ١٩٩٣-١٩٩٤ مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) انظر:

- جاك حلاق: الاستثمار في المستقبل، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧١.
- سلامة صابر محمد العطار: واقع التعليم الأساسي في مصر، مرجع سابق، ص ١١٨-١٢١.

- أن تحدد أولويات المرحلة التعليمية –والاختيارات السياسية بالنسبة لمستقبله فالمشكلة الأساسية في معظم المجتمعات الديموقراطية –هو إيجاد نظام مدرسي يخدم الميول والقدرات والحاجات المستقبلية المتباينة لنطاق واسع من التلاميذ دون خلق انقسامات اجتماعية وفكرية.
- أن تساير الاتجاهات التربوية المعاصرة في مجاراة ثورة الإعلام والاتصال فيما أكدته من ضرورة التعليم والتعلم المستمر مدى الحياة، بحيث يصل بالمتعلم إلى النقطة التي يستطيع فيها أن يعلم نفسه بنفسه وذلك بالتركيز على الأساسيات ووحدة المعرفة.
- أن تكون جيدة الإفادة ولأقصى درجة ممكنة من المباني والتجهيزات والأجهزة التخصصية–متجنبة ابتلاع قدر كبير من الميزانيات المالية.
- وأخيرا يجب النظر إلى هذه المرحلة التعليمية باعتبارها منظومة جزئية تتأثر بالعديد من المنظومات الممتدة رأساً بالنسبة للعملية التعليمية التي يتعرض لها التلميذ.

وانطلاقا من كون العمليات المتعلقة بالتربية من إصلاحات وتحديث هي من قبل العمليات المدروسة التي لا يمكن أن تأتي من فراغ، لذا فهي لا تعمل بذاتها مستقلة عن ظروف الزمان والمكان، وإلا كان شأنها شأن الكثير من التجارب التعليمية التي ظهرت كأنها نتوءات في جسد التعليم المصري ولم يكتب لها الاستمرار وانتهت بعد فترة بأن لفظها التعليم بالمدارس الريفية والتعليم الإعدادي بعد أن خلفت وراءها أوضاعاً تعليمية غير مرغوبة.

منطلقات التصور المقترح لبنية التعليم الإعدادي

حتى يكتب للتصور المقترح النجاح ويصبح جزءاً من المنظومة الكلية للنظام التعليمي المصري دون أن تلفظه بعد فترة فإن هذا التصور ينطلق من عدد من المداخل الأساسية التي تساهم في وضع الأسس العلمية للتصور المقترح لبنية المدرسة الإعدادية في مصر. وتتمثل تلك المداخل في:

المدخل الأول

وهو يشتمل على كل الأبعاد التي تناولتها الدراسة بالبحث في فصولها السابقة وما توصلت إليه من نتائج علمية تشكل الآن الدعائم الحقيقية للتصور المقترح وتتمثل هذه الأبعاد في:

أ- البعد التاريخي

نشأة المدرسة الإعدادية في مصر وتطورها، والتي كانت أبرز مشاكلها الانقسام والازدواجية في التعليم.

وقد كشفت الدراسة عن ارتباط عملية التبكير بتمهين التعليم في المرحلة الإعدادية إلى دوافع سياسية واقتصادية، أكثر منها تربوية، وأنه ارتبط الأخذ بأسلوب التبكير بتمهين التعليم الإعدادي والإحجام عنه بمدى الأزمة الاقتصادية ونقص الموارد المالية، أو حدوث انفراجة تسمح بإنشاء المباني المدرسية والتجهيزات الخاصة بها فتعدل منه.

وتشير الدراسات فيما يتعلق بمسألة تمهين التعليم العام إلى أن محاولات تمهين المناهج في المدارس تحمل في جذورها دوافع سياسية قوية، فقد استخدمت كشكل من أشكال الضبط الاجتماعي، بقصد تخفيض الطموحات الوظيفية والمستقبلية عند النشء في تلك المجتمعات إلى مستوى أكثر واقعية، وكذلك تسعى تلك

المحاولات التي تقدم لأبناء الجماهير إلى جعلهم أكثر تهيئة واستعداداً للخدمة كمصدر للعمالة الرخيصة للشركات الأجنبية العاملة في هذه المجتمعات، فقد ظهرت دراسة حول المجالات العملية في مدارس التعليم العام سنة ١٩٨٤ تشير إلى أن جهود تنويع المناهج لم تكن إلى حد بعيد لمقابلة احتياجات أساسية من القوى البشرية المخطط لها بقدر ما كانت أساساً رد فعل سياسي لموقف أو وضع كان يعانيه خريجو المدارس الأكاديمية حيث كانوا يتزايدون عاماً بعد عام ويجدون صعوبة في الحصول على عمل[1].

وقد انتهت تجربة التبكير بتمهين التعليم في المدارس الإعدادية في مصر بالفشل، حيث كشفت الدراسة عن رفض أصحاب العمل الاستعانة بخريجي المدارس الإعدادية المهنية للأسباب الآتية:

- أن أطفال التعليم الإعدادي المهني غير قادرين على استيعاب المواد النظرية (العلمية والفنية) التي يتطلبها تعلم مهنة، نظراً لأن الأساسيات التي تزود بها في المدارس الإعدادية لا تكفي لأن يبنى عليها أي تعلم مهني خاصة الصناعي منه.
- أن هذا النوع من التعليم من النوع المغلق الذي لا يؤدي بخريجيه إلى استكمال الدراسة بالمرحلة التالية، مما يجعل الأطفال وذويهم يحجمون عنه.
- ارتباط هذا النوع من التعليم بالطبقات الفقيرة والمحرومة مما أدى إلى نفور الأطفال من الالتحاق به.

وقد أدت تلك العوامل جميعها إلى إغلاق هذا النوع من التعليم سنة ١٩٦٢، وقد تم تصفيته نهائياً سنة ١٩٦٥.

ب- البعد الواقعي

والمتمثل في المتغيرات المجتمعية وأزمة التنمية الاقتصادية، ومسيرة التعليم الإعدادي منذ السبعينيات.

وقد كشفت الدراسة عن قصور وظيفة المدرسة الابتدائية في تزويد النشء بأساسيات المعرفة، وأن الحاجة تتطلب مد الإلزام إلى المدرسة الإعدادية من خلال تبني صيغة التعليم الأساسي، حيث أصبحت المدرسة الإعدادية تمثل الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.

- ارتباط زيادة مدة التعليم الأساسي بظهور توجه تربوي بين نظم التعليم المعاصر (يجمع بين الثقافة النظرية، والثقافة التطبيقية في تكامل عضوي) يؤهل النشء إما لدخول الحياة بعد الالتحاق بأحد مراكز التدريب التي تؤهله لسوق العمل، أو لاستكمال التعليم بالمرحلة الثانوية بأنواعها المتعددة.
- تأثر التعليم الإعدادي بالأزمة الاقتصادية والتي تمثلت في نقص سنوات الدراسة بالتعليم الأساسي من ٩ سنوات إلى ٨ سنوات.
- العودة مرة أخرى تحت وطأة الديون إلى التبكير بتمهين التعليم الإعدادي لتخفيف الضغط عن التعليم الثانوي والتخفف من عبء نفقات استمرار التلاميذ في التعليم.
- عدم تحقق الاستيعاب عموماً بالتعليم الأساسي حيث أن ٢٥% من أعداد الأطفال الملزمين مازالوا خارج أسوار المدرسة، وارتفاع نسب الرسوب والتسرب حيث تسجل الإحصاءات الرسمية للفترة من ٩٤/١٩٩٥-

---

(1) Laugle J. Lillis K.: Vocationalization in International Perspective. In: Vocationalization Education. Pergamon Press, Oxford, 1988, PP. 31-44.
نقلا عن: كامل حامد جاد: تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية...مرجع سابق، ص١١٤.

١٩٩٦/٩٥ عن وجود ١٢١,٤٣٩ ألف تلميذ من مجموع تلاميذ الإعدادي والبالغ عددهم ٢,٣٦٢,٧٦١ مليون تلميذ بنسبة ٥,١٣% نصيب الذكور منهم ٧٣,٠٥١ بنسبة ٦٠,١٥% من مجموع المتسربين(١).

- إهمال التطبيقات العملية والتراجع عنها نظراً لزيادة الكثافة ونقص الأبنية التعليمية حيث اكتفى المعلمون بالجانب النظري من المجالات العملية.
- أن ثورة العلم والتكنولوجيا قد كشفت عن أكذوبة الربط بين متطلبات السوق وتزويد النشء ببعض المهارات التقليدية المتعلقة ببعض الحرف اليدوية البسيطة. ففي مجال العمل زادت أهمية إعمال الفكر والإبداع العقلي على حساب العمل اليدوي أو البدني، كما زاد الاتصال بين البيئات وذوبان الحواجز حتى جعل هناك تداخلاً بين البيئات وسهل انتقال العمالة في ظل اتفاقية التجارة العالمية التي تسمح بانتقال العمالة الفنية مما يهدد ببطالة العمالة المحلية قليلة الخبرة بدائية المهارة.

جـ- البعد المستقبلي

وهو يرتبط بهذا المخاض العظيم الذي بدأ منذ الثمانينيات من القرن العشرين ومازال آخذاً في تشكيل العالم بكل قوة، وهو نتاج طبيعي لتكنولوجيا ما بعد الصناعة أو الثورة التكنولوجية الثالثة التي تعمل على إعادة تشكيل العالم من جديد وفق درجات التقدم التكنولوجي، وتتمثل أهم أبعاد هذه الثورة العلمية في المجالات التالية:

(١) تكنولوجيا ثورة ما بعد الصناعة

وتشتمل على الحقول التالية:

- تكنولوجيا المعلومات، وتضم الإلكترونات الدقيقة والآلات الحاسبة وصناعة المعلومات والاتصالات والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية.
- تكنولوجيا الهندسة الحيوية، وهى الاستخدام التقني لمنجزات علم الأحياء والهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء.
- تكنولوجيا المواد الجديدة، وهى تكنولوجيا تهتم بتخليق مواد جديدة ومتعددة وإحلالها محل المواد الطبيعية المعرضة للنضوب، باستخدام التكنولوجيا الكيماوية والبتر وكيماوية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية خاصة في مواد الطاقة.

ويلاحظ أن الثورة العلمية والتكنولوجية بحقولها التكنولوجية الجديدة هى نتائج العلم والتزاوج العلمي بين فروعه العديدة، وعلى رأسها علوم الفيزياء والكيمياء والرياضيات والأحياء الطبيعية.

وإن السمة الرئيسية لهذه الثورة العلمية هى اعتمادها المتزايد على المعلومات والمعرفة، وأنها تقوم على مصدر متجدد ولا نهائي، قوامه العقل الإنساني، مما كان له أثر كبير على مفهوم التعليم ونوع القدرات العقلية التي ينبغي أن يخاطبها ويسعى إلى تنميتها، ففي سياق هذه الثورة ينبغي على التعليم أن يركز على قدرات حل المشكلات والتعرف على الحلول المناسبة والقدرة على تقديم الحلول الجديدة والمغايرة، وقدرات التحليل والتركيب والفهم والنقد وما إليها من قدرات تناسب عصر السماوات المفتوحة(٢).

---

(١) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، أعداد المقيدين والمتسربين ونسب التسرب في المرحلة الإعدادية من العام الدراسي ١٩٩٤/٩٥-١٩٩٦/٩٥، القاهرة، ١٩٩٦.

(٢) ر. م. أفاكوف: مستقبل التربية وتربية المستقبل. حلقة دراسية، ترجمة صادق إبراهيم عودة، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، تونس، ١٩٨٧، ص ١٨٠.

ويقدر المهتمون باستقراء المستقبل البشري أن الحد الأدنى المطلوب لدخول مضمار تلك التكنولوجيا المتقدمة وامتلاك واحد أو أكثر من مجالاتها هو كثافة سكانية لا تقل عن مائة مليون نسمة من غير الأميين، وأن يكون نصفهم على الأقل قد تلقى تعليماً ثانوياً، وأن يكون ربعهم على الأقل قد تلقى تعليماً جامعياً أو ما بعد الجامعة[1].

(٢) ثورة التكتلات الاقتصادية

ثورة أخرى تجتاح العالم وقد بدأت بصورة ملموسة في الربع الأخير من القرن العشرين وإن كان بعضها قد بدأ قبل ذلك، إذ بدأت تلك المسيرة بالسوق الأوروبية المشتركة منذ ثلاث عقود تقريباً انتهت بتتويج هذا الاتحاد بالتوقيع على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٥، وقد لعبت متطلبات الثورة العلمية التكنولوجية بالإسراع من خطواتها وأصبحت أوروبا بمقتضاها موحدة، بل تجاوزت تلك السوق آثارها الاقتصادية إلى مجال السياسة والثقافة والتعليم والاجتماع والبيئة. كما ظهرت على الخريطة الدولية تكتلات اقتصادية أخرى مثل "تكتل أمم جنوب شرق آسيا" وهو ما يسمى بالنمور الجديدة، وكذلك دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك) المعروفة باسم منطقة التجارة الحرة، وكذلك تكتل "مجموعة جنوب آسيا" وتضم الهند وباكستان وبنجلاديش وسيريلانكا والمعروفة باسم "سارك".

والغرض الأول من نشأة تلك التكتلات الاقتصادية قد بدأ أولاً بهدف مشترك وهو إنشاء مناطق جمركية واحدة للتجارة الحرة مما يسمح بالتدفق الحر لرؤوس الأموال والعمالة الجيدة والسلع عبر الحدود، ولكنه تجاوزه الآن في أن أصبح الهدف منه ليس اقتصادياً فقط، وإنما الحاجة إلى توجيه استثمارات هائلة في التعليم والبحث العلمي وإيجاد سوق كبيرة ومستقرة ووعاء بشري ضخم يضم العلماء والمبدعين والخبراء في شتى مجالات الحياة[2].

٣- ثورة الديموقراطية

وهي ثورة تجتاح العالم منذ انفراط عقد الاتحاد السوفيتي-ويرجع الفضل في انتشار وتنامي عدوى الديموقراطية إلى تلك الثورة التكنولوجية التي حققها الإنسان في مجال الاتصالات. ويرجع بواكيرها الأولى لأزمة المجتمع السوفيتي في الثمانينات ومحاولة جورباتشوف إنقاذ النظام الشيوعي بواسطة البيروستريكا (إعادة البناء) إلا أن إهمال الجانب المتعلق بالديموقراطيات في البناء قد أدى إلى التعجيل بانهيار المجتمع السوفيتي وبداية الصراعات.

والديموقراطيات الناشئة ليست قاصرة على دول الاتحاد السوفيتي السابق. بل أنها تجتاح دولاً عديدة، في شرق آسيا وأمريكا الجنوبية وشرق أوربا ودول القارة الأفريقية. وتفسر محاولات الكثير من الدول صوب الديموقراطية-بأنه ليس فقط الاستجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب في المشاركة السياسية وصنع القرار وإنما أصبح شرط كفاية لتكريس الثورة التكنولوجية وثورة التكتلات الاقتصادية باعتبار أنها تعتمد على عقول

---

(١) كامل حامد جاد: تطور التعليم الثانوي في ج.م.ع. مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١.
(٢) سعد الدين إبراهيم (محرر): تعلم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين "الكارثة أو الأمل" منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن ١٩٩١، ص٢٩-٣٠.

البشر ففي ظل الحرية يكون إبداع هذه العقول وظهور ملكاتها الخلاقة وحفزها على العمل ومواجهه المشكلات وغيرها.[١]

٤- إعادة تصنيف العالم من منظور تكنولوجي

أسلمت لنا قوى التغيير والدفع في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات صورة جديدة انتقالية الطابع للنظام العالمي الجديد. ولما كانت القوى الاقتصادية المسيطرة تكنولوجيا تميل دائما إلى تأكيد سيطرتها عبر الزمان بوسائل مستحدثة، تحقق لها الانفراد والسيطرة التكنولوجية من خلال ميكانيزمات الاستثناء والاستبعاد النسبي بهدف تعظيم الفوائد، ومن تلك الميكانيزمات:[٢]

أ-تقسيم العمل الدولي من خلال إعادة نقل وتوطين أنشطة صناعية وتكنولوجية بعينها إلى مناطق جغرافية بعينها خارج دول المركز بهدف تعظيم الفوائد الاقتصادية وفق صيغة احتكار القلة.

ب-إعادة تقسيم بلدان العالم من منظور تكنولوجي سياسي.

وفي إطار هذا المنظور التكنولوجي نجد أن العالم سوف يقسم إلى:[٣]

- مجتمعات ما بعد الصناعة الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، اليابان (دول المركز) وهي ما تمثلها كما سبق الإشارة دول الثالوث (المركز) وهي دول تتحكم في مسار التطور التكنولوجي وعمليات النقل لتكنولوجيا الثورات الثلاث (الثورة الصناعية الأولى والثانية وثورة ما بعد الصناعة "المعلوماتية").
- مجموعة البلدان الأدنى تطورا وتمثلها مجموعة البلدان حديثة التصنيع في الشرق والتي تسعى نحو الاقتراب من دول المركز وتمثلها دول الصف الأول في شرق آسيا وتمثلها كوريا الجنوبية-تايوان-هونج كونج-سنغافورة وهي بلدان تحاول الاقتراب من دول المركز. وهي تسعى نحو الدخول إلى مضمار التفوق التكنولوجي من خلال الهندسة العكسية وتحاول أن تبني لنفسها مكانا مميزا في عالم المستقبل.[٤]
- مجموعة الدول النامية: وهي دول قد استبعدت من هذا التقسيم فهي لا تشارك بإيجابية في صياغة التفاعلات المؤثرة في النظام العالمي بل تكتفي بدور المتلقي فقط فهذه الدول لا تعرف من التكنولوجيا إلا استيراد سلعها والتمتع بمنتجاتها-فهي لا تساهم في إنتاجها ولكن في استهلاكها ولا ترى فيها إلا سلعا جاهزة. وهكذا يبقى هذا المجتمع مقرونا بأهم خصائص التخلف.[٥]

وفي هذا السياق المدوخ والباعث على الحيرة-نجد أن دول أوربا قد أزالت عائق الحجم البالغ الضيق للأمة الدولة، وتنشأ المجموعة الاقتصادية الأوربية بغية التوحد وتوفير الإمكانات الجماعية التي تؤهلها للدخول في مضمار المجتمع التقني الإلكتروني. لهو دليل قاطع على أن الحضارة الصاعدة، تتطلب مساحة مكانية وبشرية واسعة بحجم القارات وربما قريبا بحجم الكرة الأرضية.[٦]

---

(١) المرجع السابق: ص٣٢-٣٤.
(٢) محمد شفيع: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال، مرجع سابق، ص٢٨-٣٣.
(٣) المرجع السابق، ص٣٢-٣٤.
(٤) فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا-دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاقتصادية، مرجع سابق ص٢٢١: ٢٢٣.
(٥) المرجع السابق: ص٢٢٣.
(٦) محمود مسعدي: التنمية الثقافية في الدول العربية في التنمية الاقتصادية تجارب إقليمية، اليونسكو- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تونس، ١٩٨٠، ص٢٩٠.

وفي هذا السياج الذي حشر فيه تسارع التطور العلمي والتقني لكل الأمم الصناعية، نرى وضع بلدان العالم الثالث ومنهم منطقتنا العربية دون أي استثناء لأي من أقطارها. فما تكاد أن تخرج من نطاق التخلف، وتبني نماذج تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مقتبسة أو منقولة عن الغرب، حتى تفاجأ أن الغرب نفسه يعيد النظر في نماذجه الخاصة ويباشر قفزته في اتجاه مزيد من التقدم التقني. فتتسع الهوة العميقة التي تفصل بيننا بلداننا العربية عنه.(١)

ولعل هذا ما وحد بين رجال الفكر في الوطن العربي في ترشيح سيناريو التدهور (الأندلس) ليتبوأ المرشح الأول للوطن العربي في الدخول إلى الألفية الجديدة حيث يسعى هذا النموذج كما سبق القول نحو تكريس التفتت والتجزئة والانهزامية وهو اتجاه يخفي، على المستوى الثقافي، خطر الاغتراب والشعور باليأس وهو ما قد يبعدها عن مجرى الحضارة العالمية المستقبلية.

المدخل الثاني: وهو يتعلق بالأبعاد التالية

أولا: البعد الخاص بطبيعة المعرفة

ويتمثل هذا البعد في الانفجار المعرفي فقد شهد العالم تدفقاً سريعاً ومتغيراً في المعرفة حتى أطلق على عصرنا بحق أنه عصر التفجر المعرفي، ولقد بلغ هذا التفجر ذروته بإطلاق الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة في الأغراض العسكرية والسلمية.

- يطالعنا خبراء المستقبليات أن عدد العلماء الذين شهدهم القرن العشرين يعادل إن لم يزد عن ٩٠% من العلماء الذين شهدتهم البشرية.
- أن نمو المعرفة البشرية كما يقدرها خبراء المستقبليات تتضاعف كل ثماني إلى عشر سنوات تقريبا. أي أن حجم التراكم المعرفي خلال العقد الأخير من القرن العشرين ستكون متساوية إن لم تزد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ.
- أصبح التقدم المعرفي هو المحك الوحيد للتقدم في الألفية الثالثة فمعيار التقدم سوف يتمثل في كيفية التعامل مع هذا الزخم من المعلومات المتدفقة وكيفية تنظيمها والاستفادة منها.

وهذا التقدم يلقي مزيدا من العبء على المدرسة كمؤسسة تربوية لابد من مواجهته بتعليم متجدد ومستمر طوال حياة الفرد، يحتاج فيها المتعلم أن يتعلم من المهارات والاتجاهات والقيم ما يجعله مقبلا على التعلم، باحثا عن مصادر المعرفة، متصلا بما حوله من تيارات ثقافية.

ثانيا: البعد الخاص بطبيعة العمل

- أدت زيادة المكون المعرفي في الأجهزة والمعدات إلى ما يسمى بالقيمة المضافة، وهو ما يقلل من استخدام وتداول تلك الأجهزة على مستوى الأفراد العاديين أو في الورش الصغيرة نظرا لارتفاع أسعارها وزيادة ما تحتاجه من توافر تعليم ومهارات واسعة لدى المتعاملين مع تلك التكنولوجيا، وهو أمر يقلل من الحاجة إلى العمالة البسيطة.

---

(١) المرجع السابق: ص٢٩١-٢٩٢.

- اقتران تدفق المعرفة وتضاعفها بوفرة رؤوس الأموال التي ضختها الشركات العملاقة عابرة القارات-إلى اختصار المسافات الزمنية بين ظهور الفكرة العلمية والإسراع بتطبيقها. مما أدى إلى ظهور الأجيال المتطورة من نفس المنتج خلال سنوات قليلة، وهي ظاهرة أدت إلى التقليل من العمر الافتراضي للمنتج (الأجهزة والمعدات الإنتاجية).
- أدى الإسراع بالتطبيق التقني للنظريات العلمية إلى ظهور مشكلة تربوية تتعلق بما يمكن أن نطلق عليه نقطة أو لحظة التزامن وهي الوقت الذي يتزامن معه كل من المهارة المطلوبة باحتياجات سوق العمل لها. وهو أمر صعب حدوثه في ظل الانفجار المعرفي ونقص العمر الافتراضي للمعدة، وتسابق السوق نحو اقتناء الجديد في عالم الإنتاج مما يجعل المؤسسة التعليمية تعجز عن توفير المهارات المطلوبة التي تفي باحتياجات السوق في الوقت المناسب. وهو ما يؤكد استحالة التنبؤ في ظل هذا الزخم المعرفي المتدفق والمتجدد. وهو ما يكشف عن زيف وأكذوبة المدارس المهنية.(١)

فالمهارة المطلوبة ليست كما عهدنا من قبل قدرة عضلية أو حذق يدوي، ولكنها نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي مسألة فكر وعقل، وقدرة على الملاحظة الجيدة والاستنتاج واتخاذ القرار العلمي في الوقت المناسب.

ولكي نصل إلى هذا يجب على التربية بأساليبها وطرائقها المتعددة أن تزود النشء ليس بحد أدنى من الثقافة-وإنما بثقافة واسعة تقوم على الفهم أكثر منها على الحفظ.

فمازال التعليم يواجه العديد من المشكلات وكذلك العديد من أوجه النقد إلى مخرجاته خاصة فيما يتعلق بالمستوى والكفاية التي تظهر على المخرجات عند احتكاكها بمواقع العمل والإنتاج، وكذلك في مجال التفاعلات الاجتماعية وفي مجال التكيف والاستمرار مع المتغيرات المتلاحقة، وفي مجال الثقافة التي يفترض أن تكون المخرجات مزودة بها.

المدخل الثالث: البعد الخاص بطبيعة المدرسة الإعدادية

لا يمكن وضع أي تصور لبنية المدرسة الإعدادية في مصر دون استعراض ومناقشة "المدرسة الإعدادية" في إطار صيغة التعليم الأساسي. وهو أمر يرى الباحث أنه يساعد كثيرا في توضيح أدوار هذه المدرسة وأبعادها. وهو أمر يأمل الباحث أن ينجح من مهمته.

وسوف يسعى الباحث في تحقيق ذلك من خلال مناقشته بعض أبعاد هذه المدرسة وطرح المزيد من التساؤلات إن لزم الأمر.

أولا: ما هي المبادئ الحاكمة للمدرسة الإعدادية كمدرسة تعليم أساسي؟

ينبغي على المدرسة الإعدادية في ضوء كونها مدرسة تعليم أساسي ألا تخرج عن عدد من المبادئ . نذكر منها:-(٢)

---

(١) جاك حلان: الاستثمار في المستقبل، مرجع سابق، ص١٧٥-١٧٧.
(٢) أحمد حسن عبيد: فلسفة النظام التعليمي. مرجع سابق ص١٣٨-١٣٩.

أ- **الإلزام:** وهو يعني إلزام المجتمع ممثلاً في الدولة بتوفير فرصة التعليم المناسب لكل طفل يصل إلى سن الإلزام وكذلك التزام ولي الأمر أن يرسل أطفاله حين بلوغ سن المدرسة ليحصلوا على هذه الفرصة، وهو أمر يتطلب أيضا نشر الوعي بهذا المبدأ ومعاقبة من يتوانى عن تنفيذه.

ب-**الوحدة:** ينبغي أن تكون المدرسة الإعدادية كمدرسة إلزامية موحدة يدخلها جميع الأطفال ويعيشون فيها تحت ظروف موحدة، وهو أمر لا يتعارض مع تنويع طرائق التدريس أو ربطها بالبيئة المحلية. ولكن هناك أمور لا يجب أن تخرج عنها:-

١-أن تنظر إلى جميع الأطفال مهما اختلفت بيئاتهم المحلية أو انتماءاتهم الطبقية على أنهم أعضاء الغد في مجتمع واحد وأنهم يسعون لتحقيق أهداف مشتركة بينهم. وهذا يتطلب أن يكون هناك قدرا من الأفكار والمعارف والقيم المشتركة التي توحد بينهم على الأقل في النظر إلى بعض القضايا ذات الصبغة القومية.

٢-أن المناشط المدرسية مهما تنوعت أو ارتبطت بالبيئة المحلية يجب ألا تحول دون مواصلة تحقيق أهداف المدرسة الإلزامية.

٣-أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يقضي بأن تكون جميع المدارس الإعدادية باعتبارها مدارس تعليم أساسي متحدة في الدرجة والمستوى، بحيث لا تحدث بسبب الاختلاف إعاقة للتلميذ في متابعة الدراسة.

جـ- **التكامل،** وهذا المبدأ قد فرضته طبيعة المدرسة الإعدادية:

- فالمدرسة الإعدادية بطبيعتها المكانية كمرحلة وسيطة فهى تمثل نقطة على متصل حيث يسبقها التعليم الابتدائي الذي تمثل معه جذع الشجرة، وتليها المرحلة الثانوية والتي تمثل الفروع الرئيسية.
- تلميذ المرحلة الإعدادية في حالة انتقال من مرحلة الطفولة المتأخرة إلى مرحلة المراهقة والشباب، وهى مرحلة بداية ظهور القدرات الخاصة والتي تتميز بالبطء وعدم الوضوح حتى قرب نهايتها، كذلك عدم وضوح الميول والاتجاهات وتغيرها، وهى مرحلة عمرية لها مطالبها كما سبق القول.

لهذا فرضت طبيعة المرحلة ضرورة التكامل بين أهداف المجتمع من هذه المرحلة التعليمية وحاجات التلميذ ومتطلبات المستقبل، من خلال تقديم مقررات أساسية عامة ومناشط تعليمية تكون من الاتساع والتنوع بما يسمح بالكشف عن قدرات وميول التلاميذ وحسن توجيهها لاستفادة كل من المجتمع والتلميذ منها مستقبلياً، كما يقتضي مبدأ التكامل في هذه المرحلة التعليمية التأكيد على وحدة المعرفة وتكاملها وإنهاء حالة الفصل المتعمد بين العلوم والمعارف الأكاديمية وتلك التطبيقية وإحداث نوع من التفاعل النشط بينهما بما ينهي تلك النظرة المتدنية للتعليم المهني.

ثانيا: وظيفة المدرسة الإعدادية

تتميز المدرسة الإعدادية بحكم وصفها كمدرسة وسيطة في السلم التعليمي بين المدرسة الابتدائية والثانوية، وبحكم مكانها من أطوار نمو المتعلمين وكمدرسة تمثل نهاية مرحلة مستقلة بذاتها. أن أصبحت هذه المدرسة تنفرد بوظائف أساسية، بل يمكن القول أنها وظائف شبة قاصرة على المدرسة الإعدادية.[١]

---

(١) أنظر:

ويمكن تحديد هذه الوظائف في ضوء أوضاعها السابقة كالتالي:-

- أنها تزيد على ما تحققه المرحلة الابتدائية من تنمية مهارات ومعارف أساسية كحد أدنى للمواطنة الصالحة. فهي تهيئ جيلا وسطا في تأهيله وكفايته.
- أنها تعمل على الوفاء بحاجات المتعلمين بما يتفق وخصائص مرحلة المراهقة.
- تقديم العون للنشء في الانتقال من مرحلة الطفولة إلى البلوغ من خلال حل مشاكلهم وتقديم النصح والإرشاد فيما يطرأ عليهم من تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية.
- أنها تهتم اهتماما خاصا بالكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم واستعداداتهم وإنمائها، وتوجيههم إلى ما يلائمهم في المستقبل، وهذه الوظيفة يحتمها وضع المدرسة الإعدادية فهي:
  - تسبق مباشرة التنوع في التعليم الثانوي، ومن ثم يحتاج الأمر إلى مزيد من الاهتمام في هذه المرحلة بعمليات التوجيه التعليمي.
  - أنها مرحلة ظهور البدايات الأولى للقدرات العقلية الخاصة كذلك مرحلة تطور الميول والانفعالات لدى التلاميذ وهي مرحلة تستوجب وجود المرشد أو الموجه النفسي والتعليمي بالمدارس لمساعدة التلاميذ في تلك المرحلة العمرية على التعرف على قدراتهم واستعداداتهم والمساعدة في اختيار المستقبل العلمي أو العملي في المرحلة التالية.
- أنها تهدف إلى تدعيم الثقافة والتجانس الثقافي بين أفراد المجتمع من خلال تقديم الثقافة المشتركة التي هي أداة التواصل والاستقرار النسبي في المجتمع، وهي ليست بالضرورة تعني التماثل التام بين فئات المجتمع وشرائحه وثقافاته الفرعية، وإنما يقتضي التوافق في مسلمات أساسية-هي محور الارتكاز والمرجع في المعاني والقيم والعلاقات.(١)

ثالثا: من حيث بنية المدرسة الإعدادية

انطلاقا من الاعتبارات الخاصة بالمبادئ الحاكمة لفلسفة التعليم الإعدادي، كذلك طبيعة الوظائف والمهام المرتبطة بطبيعة هذه المدرسة من حيث وضعها في السلم التعليمي. والوضع العمري لتلاميذها سن١١-١٥سنة، وكذلك دورها في الكشف عن القدرات الخاصة بالتلاميذ وحسن توجيهها قد فرضت تلك الأبعاد جميعا على بنية المدرسة الإعدادية:-

- أن تكون المرحلة الإعدادية ممثلة في مدرستها مرحلة تعليمية إلزامية موحدة على نحو يسمح بانسياب وتدفق التلاميذ من جذع الشجرة (التعليم الأساسي) إلى التفرعات العديدة والمتنوعة والتي تمثلها أفرع الشجرة التعليم الثانوي وذلك على أساس من الاستعدادات والقدرات الخاصة فمدخل النظام التعليمي يحتم أن تكون المدرسة الإعدادية كبوتقة كشف "للقدرات" وتوجيه للتلاميذ مدرسة موحدة لجميع التلاميذ. إذ أنه يتنافى مع العدالة الاجتماعية ومع مبدأ تكافؤ الفرص السماح بوجود أي شكل من أشكال الازدواجية في مدخل التعليم الأساسي الإلزامي.

- رشدي لبيب وآخرون: تاريخ ونظام التعليم، مرجع سابق، ص٢١٢-٢١٤.
- وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم الإعدادي والثانوي، مرجع سابق، ص٣٠١.

(١) حامد عمار: أحوال الإنسان في ربوع مصر، مرجع سابق، ص٤٢.

رؤية جديدة للدور التربوي في إحداث التزامن في التنمية

في إطار السعي نحو علاج إشكالية (إحداث التزامن) والتقليل من الفجوة بين الاحتياجات المتعددة والمتغيرة من المهارات والخبرات والقدرة البطيئة لمؤسسات التعليم في إمداده بتلك الاحتياجات التي دائما ما تكون متأخرة نجد أن اليونسكو تدعو إلى الاهتمام بأحدث تغير نوعي في أساليب التربية ومضامينها بحيث يأتي التطوير محكوما بعدد من الاعتبارات التي يمكن اتخاذها بمثابة محددات تربوية وهي.[1]

- إن الانفجار المعرفي لا يمكن مقابلته بزيادة المادة العلمية فقط، بل بمنهجية وأسلوب التدريس. ومن هنا لابد من تدخل الأساليب الحديثة في طرق البحث عن المعرفة التي يحتاج إليها المتعلم حتى يمكن إعدادهم لمواجهه مجتمع سريع التغير.
- أدى التوسع المتزايد في استخدام الآلة إلى تغير الدور الإنساني في الإنتاج، من الإنتاج المباشر إلى غير المباشر الذي يعتمد على استخدام الإنسان لقدراته الإبداعية وتغيرت نظرة الفرد إلى قوى وعوامل الإنتاج.

وهذا بدوره يتطلب من التعليم توفير تعليم يتسم بالمرونة بحيث يمكن الانتقال من عمل إلى آخر. ويمكن الفرد من متابعة التطور التقني المستمر في الآلة واستخدامها بالاستفادة من خبراته وتعليمه وتدريبه المستمر باعتبار "أن التعليم جزء من حياة الجماعة، فلا بد أن يعبر عن اتجاهاتها إذ لا يستطيع المجتمع العصري أن يقبل تعليما غير عصري".

- إن اقتناء الفرد للمعرفة الجديدة ليس مجديا في حد ذاته ما لم يترجم إلى عمل وقدرة على التصرف في مشاكل الحياة اليومية.
- إن تكيف الفرد مع المعرفة الجديدة لا يتأتى بحفظه للمعلومات ولكن بإتقانه لطريقة الوصول إلى المعرفة باستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة.
- إعادة النظر في الطرائق التقليدية للتربية بألا تكون طريقة حفظ وتكديس المعلومات (الطريقة البنكية) هي الطريقة المثلى في التربية، بل يجب أن توجه التربية وجهتها نحو الاهتمام بتعليم النشء "كيف يتعلم".

وقد اتخذت معظم النظم التعليمية من تلك المحددات التي طرحتها منظمة اليونسكو محددات توجيه لإعادة تصحيح الأوضاع التعليمية بها حتى تأتي مسايرة للعصر ملبية لحاجات ومطالب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو ما نجد أثره بوضوح في أهداف تعليم المستقبل وكذلك النموذج المستقبلي للمواطن والتي حددها من قبل أساتذة التربية في عالمنا العربي ومنهم نموذج المواطن المثالي لكل من حامد عمار وعبد الله عبد الدايم.

أسس التصور المقترح لتنظيم بنية المدرسة الإعدادية

من خلال تلك الجولة العلمية يمكن للدراسة أن تحدد عدد الأسس التي تشكل في تفاعلها أعمدة التصور المقترح لبنية المدرسة الإعدادية. وسوف تنهج الدراسة أسلوب طرح الأسئلة في الكشف عن مضمون تلك الأسس وذلك على النحو التالي:

---

(1) Harbison: Education Planning and Human Resources Development. Unesco, 1976,P16.

ما الذي يجب أن يعرفه التلاميذ للحياة في القرن الحادي والعشرين؟ وتحت مظلة هذا التساؤل العريض قدم لنا خبراء "الجمعية الأمريكية للإدارة المدرسية" مجموعة من المعارف والمهارات الواجب أن يعيها ويتقنها التلميذ للنجاح في القرن الحادي والعشرين. وأن الهدف من إعداد التلاميذ للحياة والعمل في المستقبل يتضمن أيضا إعدادهم لبناء ذلك المستقبل. وقد تم تصنيف تلك المهارات وتحديدها في عدد من المهارات تمثلت في:

أ- المهارات والقدرات الأكاديمية وتشمل(١):

١- مهارات الكتابة لتمكين التلاميذ من الاتصال بفاعلية.
٢- مهارات القراءة والفهم.
٣- مهارات استخدام الرياضيات والمنطق والتفكير.
٤- قاعدة من المعرفة العلمية، تشمل العلوم التطبيقية.
٥- مهارات الاستخدام الفعال للتكنولوجيا المتطورة (الكمبيوتر-الحقائق العلمية.....الخ) للوصول إلى المعلومات ومعالجتها.
٦- القدرة على إجراء البحوث وتفسير المعلومات.
٧- معرفة التاريخ الوطني ونظام الحكم في المجتمع للتمكن من الحياة والمشاركة السياسية في مجتمع ديمقراطي.
٨- معرفة كافية بتاريخ العالم وجغرافيته.
٩- التمكن من إحدى اللغات الأجنبية.

ب- المهارات الشخصية (والجماعية) وتشمل(٢):

١- مهارات الاتصال الشفهي والكتابي.
٢- مهارات التفكير الناقد والاقتناع المنطقي وحل المشكلات.
٣- القدرة على ضبط النفس والتصرف على نحو مسؤول، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية، ووضع الأهداف وتقييمها.
٤- القدرة على التكيف والمرونة.
٥- مهارات التفاعل الناقد (الواعي) مع الآخرين بما في ذلك التحدث والاستماع، والقدرة على التصرف كفرد في فريق.
٦- احترام قيمة الجهد وفهم أخلاقيات العمل، والحاجة إلى المساهمات الفردية وضبط النفس.
٧- الإقبال على الحياة، ووضع الأهداف للتعليم مدى الحياة.

---

(١) محمد نبيل نوفل: رؤى المستقبل-المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين (المنظور العالمي والمنظور العربي) في المجلة العربية للتربية ع١، مج ١٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢١٤ نقلا عن:
merican Association of school Administrators What students must know to succeed in the twenty first century "the futurist July/August 1996-vo30, 4,special report.

(٢) المرجع السابق: ص٢١٥.

obeikandl.com

جـ- المهارات والقدرات المدنية: وتتمثل في[1]

١- فهم التعدد والتنوع الثقافي وتقديره والحاجة إلى النظر في الأمور من منظور دولي.
٢- مهارات حل النزاعات والتفاوض.
٣- فهم الآخرين واحترامهم، وتقدير التنوع والتباين.
٤- القدرة على تحمل الفرد المسئولية عن أعماله.

ويرى الخبراء أن هناك أدواراً لكل من المدرسة والآباء-تسهل من قدرة التلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية على امتلاك تلك المهارات وتتمثل تلك المساعدات في:[2]

- ما تستطيع أن تقدمه المدرسة ويتمثل في:

١- تضمين تكنولوجيا السوق (التكنولوجيا المستخدمة في مؤسسات الإنتاج والخدمات) في عمليات التعليم بحيث تصبح جزءاً من متطلبات التخرج، والتأكد من التكنولوجيات الجديدة سوف تضمن بدورها في البرامج المدرسية.
٢- احترام قدرات التلاميذ على التعليم، وتبني "التعليم الإيجابي" بدلا من "التعليم السلبي".
٣- تطوير مستويات عالمية للتحصيل الدراسي وإيضاح ما هو متوقع من التلاميذ أن ينجزوه وتحديده.
٤- تخصيص وقت أكبر للتلاميذ والمدرسين للعمل في مشروعات فعلية واقعية.
٥- زيادة الاندماج والاهتمام من جانب الآباء والمجتمع المحلي بما يجري في المدارس.

- ما يستطيع الآباء تقديمه لمعاونة أبنائهم: وقد اقترح مجموعة الخبراء ما يلي:

١- التعاون مع المدرسة ودوام الاتصال المستمر والمنتظم بها.
٢- دعم التعليم والمدارس.
٣- توفير بيئة منزلية خصبة تساعد على التعلم.
٤- دعم احترام الأطفال لذواتهم عن طريق الرعاية.
٥-تنمية مفهوم التعلم مدى الحياة عند الأبناء وتقديره.

من خلال هذا العرض لما يقترحه خبراء التربية للمعارف والمهارات وأنماط السلوك التي يجب أن يتقنها ويتحلى بها تلاميذ المدارس بالتعليم قبل الجامعي نجد أننا أمام سيمفونية واضحة تحدد الأدوار وتوزعها لإحداث تناغم بين أعضائها وإن كانت تلك الرؤية هي نتاج دراسة قام بها خبراء التربية "في الجمعية الأمريكية للإدارة المدرسية" إلا أنها تصلح للجميع في ضوء ما سبق عرضه من نجاح ثورة المعلومات والاتصالات من توحيد العالم، وهو ما بدا واضحا في الاتفاق التربوي بين النظم التعليمية حول عدد من المبادئ التربوية والنفسية التي تمثل عاملاً مشتركاً بينهم.

وبالنظر إلى مجموعة المهارات الواجب تدريب التلميذ عليها، كذلك المهارات الشخصية نجد أنها تأتي متناغمة تماما مع البروفيل الخاص بالمواطن المرغوب للتعامل مع الألفية الثالثة والذي سبق وأن طرحه مفكرو الغرب في ضوء مجموعة المتغيرات والمكتسبات الجديدة. كذلك تؤكد (مجموعة المهارات المدنية وما يمكن أن

---

(١) المرجع السابق: ص٢١٥.
(٢) المرجع السابق: ص٢١٦.

تقدمه المدرسة والأسرة) على إدراك لأبعاد المواطنة العالمية في عصر تتساقط فيه الحدود الجغرافية. وتتراجع قبضة الدولة وتسلطها. مما يؤكد على مهارات التعاون والتفاهم والمشاركة السياسية.....الخ.

وفي إطار أعداد المواطن للمستقبل-يطرح علينا "نداء عمان التربوي" مجموعة المبادئ الأساسية لتعليم المستقبل والتي تتمثل في[1]:

١- صياغة البنية التعليمية فيما يطلق عليه هيكل "الشجرة التعليمية" بدلا من هيكل "السلم التعليمي".
٢- التركيز في العملية التربوية على "تعليم كيفية التعلم" بدلا من سيادة التلقين.
٣- إقامة الجسور بين حلقات النظام التعليمي ومراحله وأنواعه، وذلك بديلا عن المسار الواحد المتصل.
٤- التأكيد على القدرات الذهنية للتعامل مع المجهول، بديلا عن الاقتصار على مجرد الإلمام بالمعلوم.
٥- الاهتمام الحقيقي بالنظرة الكلية المتكاملة في تكوين المواطن، وذلك بدلا من النظرة الجزئية المحدودة التي تركز على الجوانب التعليمية.
٦- التخصص العريض بدلا من التخصص الضيق.
٧- مواصلة التعلم الذاتي والتدريب المتواصل.
٨- المزج بين التعليم النظري والتدريب في مواقع العمل والإنتاج.
٩- توزيع أعباء التعليم بين الدولة والمجتمع المدني.
١٠- التغلب على الثنائيات والتباين بين أنماط المؤسسات التعليمية.
١١- الاستفادة من وسائل الإعلام.
١٢- فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة.
١٣- وضع استراتيجيات وسياسات تعليمية يتبناها المجتمع ويلزم بها بحيث لا تخضع سياسات التعليم وقراراته للأهواء الشخصية أو للضغوط الوقتية.

من هذا العرض الجيد للمبادئ الأساسية التي يجب أن يقام عليها تعليم المستقبل نجد أنها تأتي منسجمة حيث إنها بحق أقرب إلى الشجرة منها للسلم التعليمي حيث تتفاعل وتدب فيها الحياة، حيث أرادوا لها كما يلي:

- أن يتوافر لها أكبر قدر من المرونة ليسهل الانتقال بين مسارات التعليم المختلفة.
- تطبيق مبدأ التعليم المستمر من خلال توفير أساس من المعرفة أمام التلاميذ يسهل عليهم بعد ذلك استكمال الدراسة في وقت لاحق إذا شاءوا.
- الاتجاه العالمي نحو إزالة الفوارق بين أنواع التعليم الأكاديمي والمهني من خلال تطعيم التعليم الأكاديمي بمسحة من التعليم التطبيقي.
- إنهاء حالة السلبية من خلال الدعوة إلى المشاركة الشعبية في دعم وتمويل التعليم لتحقيق أكبر قدر من العصرية داخل مدارسنا. وهو ما تعجز عنه إمدادات التمويل الحكومي.
- أن يكون التعليم للمستقبل هو تعليم معاصر يجنح نحو زيادة المهارات الأساسية لدى التلميذ تاركا التزود بمهارات العمل للشركات والمصانع فهي أكثر قدرة واستطاعة على تلبية احتياجاتها من المهارات في الوقت المناسب شريطة أن يكون العامل مزوداً بالمعارف والمهارات الأساسية التي يسهل عليه استيعاب تلك التكنولوجيا.

---

(١) حامد عمار ونبيل نوفل: نداء عمان التربوي. عمان، الأردن، مايو ١٩٩٠، (بدون ترقيم).

obeikandl.com

- أن يكون تعلم المستقبل في سياساته وخططه بمنأى عن التدخلات غير المسئولة لبعض القرارات السياسية أو لأهواء المختصين كخفض السلم التعليمي فجأة، وكذلك العودة مرة أخرى لتعجيل التمهين المبكر في المدارس الإعدادية.

الصيغة المقترحة لبنية التعليم بالمدرسة الإعدادية

في ضوء المبادئ الحاكمة للمدرسة الإعدادية، وفي إطار بيان عمان التربوي، وكذلك الرؤية المستقبلية الشاملة لوثيقة مجلس الوزراء "مصر والقرن الحادي والعشرين"، فإن الباحث ينطلق في تصوره لبنية المدرسة الإعدادية في إطار تبنيه لمفهوم "**هيكل الشجرة**" بدلاً من هيكل "**السلم التعليمي**"، وبذلك تكون المدرسة الإعدادية بحكم موقعها في بنية التعليم كحلقة ثانية من التعليم الأساسي لهي بمثابة الجزء العلوي (النهائي) من الجذع المشترك، والذي يعقبه مباشرة العديد من الأفرع.

وهذا التصور لمكانة المدرسة من هيكل الشجرة، لهو أقرب لطبيعة البنية التعليمية للمدرسة الإعدادية، والتي يكشف عن ماهيتها الكلية الطبيعة الداخلية لعناصرها كمنظومة فرعية في علاقتها بالمنظومة الكلية، والتي تحددها العناصر التالية:

أولاً: من حيث مدة الدراسة بالمدرسة الإعدادية

كشفت وثيقة "مصر والقرن الحادي والعشرين" عن توجه الحكومة نحو إطالة مدة التعليم الإلزامي إلى اثنتي عشر سنة ليواكب في ذلك الاتجاه العالمي المعاصر نحو إطالة مدة التعليم الإلزامي الأساسي.

واستجابة لمؤتمر التعليم الابتدائي سنة ١٩٩٣ والتعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤ بشأن التوصية بإعادة الصف السادس الابتدائي مرة أخرى لبنية المدرسة الابتدائية، وافق السيد الوزير على عودة العام الدراسي المنقوص مرة أخرى إلى بنية التعليم الأساسي لتصبح مدته مرة أخرى ٩ سنوات دراسية.

وبذلك تنظم مدة الدراسة بالبنية التعليمية الجديدة كالآتي:

١- تنظم الدراسة بمدارس التعليم الأساسي في مصر على أساس أن مدة الدراسة تسع سنوات دراسية، تعمل الدولة على زيادتها إلى اثنى عشر عاماً مستقبلاً.

٢- تضم مرحلة التعليم الأساسي كلاً من:

أ- المرحلة الابتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي) ومدة الدارسة بها ٥ (خمس) سنوات دراسية.

ب- المرحلة الإعدادية (الحلقة الثانية من التعليم الأساسي) ومدة الدراسة بها ٤ (أربع) سنوات دراسية.

وتنقسم الدراسة بالمرحلة الإعدادية إلى:

- القسم الأول: ومدة الدراسة به (٣) ثلاث سنوات دراسية، تنتهي بمنح الطالب شهادة "الكفاءة".
- القسم الثاني: ومدة الدراسة به عام دراسي واحد (مع العمل على زيادته ليصبح عامين دراسيين في المستقبل)، ينتهي بامتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة "إتمام الدراسة بالقسم التوجيهي".

مبررات هذا التقسيم

أولاً: بالنسبة للمرحلة الابتدائية

كشفت الدراسات والبحوث إلى أنه يكفي لاكتساب المهارات الأساسية من قراءة وكتابة وحساب أربع سنوات دراسية فقط، وتعتبر اليونسكو إكمال الصف الرابع الابتدائي بمثابة عتبة لمحو الأمية. كما كشفت دراسة المركز القومي للبحوث التربوية أن الوسط الحسابي لاختبارات التحصيل للتلاميذ الذين أنهوا الصف الرابع يعتبر عتبة للأمية الوظيفية[1]. أما السنة الدراسية الخامسة بالمرحلة الابتدائية فهي لتأكيد اكتساب التلميذ لتلك المهارات الأساسية.

ثانياً: بالنسبة للمرحلة الإعدادية

أ- بالنسبة لسير الدراسة والتقويم بالقسم الأول من المرحلة الإعدادية (الكفاءة)، يكون كالتالي:

- مدة الدراسة بالقسم الأول من المرحلة الإعدادية ثلاث سنوات دراسية، يمنح في نهايتها الطالب شهادة "الكفاءة".
- يعقد في نهاية الصف الثالث امتحان عام على مستوى المديرية التعليمية، ومن يحصل على درجة "مناسب" فما فوق يسمح له باستكمال الدراسة بالصف الرابع (التاسع من التعليم الأساسي).
- ومن يثبت تعثره وعدم قدرته على استيعاب المواد الدراسية بهذا القسم، وفشله في اجتياز الامتحان لمدة عامين، يوجه لاستكمال الدراسة بالمعاهد المهنية (التي تتراوح مدة الدراسة فيها ما بين عام وثلاثة أعوام طبقاً لنوع التخصص المهني الذي يدرسه الطالب).
- يسمح للراغبين في العودة لاستكمال الدراسة بالقسم التوجيهي (السنة الرابعة) أن يحضر الامتحان مرة أخرى من الخارج. ومن يثبت كفاءته ويجتاز الامتحان ويثبت استعداده لمواصلة الدراسة، يعود مرة أخرى لاستكمال الدراسة بالقسم التوجيهي.

ب- بالنسبة لسير الدراسة والتقويم بالقسم الثاني من المرحلة الإعدادية (التوجيهية) يكون كالتالي:

- مدة الدراسة بهذا القسم (التوجيهية) سنة دراسية واحدة حالياً (طبقاً لتقسيم المرحلة الإعدادية على أساس كونها ٤ سنوات دراسية) مع العمل على زيادتها لعامين، بإضافة عام دراسي آخر، اتباعاً لسياسة التدرج في زيادة سنوات الدراسة بالتعليم الأساسي، والتي تضمنها مشروع مجلس الوزراء.
- يعقد في نهاية الصف الدراسي الرابع (الصف التوجيهي) امتحان عام على مستوى المديرية التعليمية من دورين، ويمنح الناجحون فيه شهادة "إتمام الدراسة بالقسم التوجيهي" والتي تسمح له بالالتحاق بالتعليم الثانوي.
- يمنح الراسبون الحق في إعادة السنة الدراسية لمدة عام آخر، ومن لم يحالفه النجاح يلحق بالمعاهد الفنية النوعية السابق الحديث عنها لاستكمال مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي.

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع البنك الدولي: مدى احتفاظ تاركي المدرسة الابتدائية في مصر بمهارات التعليم الأساسي. القاهرة، ١٩٨٤.

ثالثاً: بالنسبة للتعليم الثانوي

- يستمر التعليم الثانوي على وضعه القائم من حيث مدة الدراسة (ثلاث سنوات دراسية).
- يتم العمل على الإسراع بإنقاص مدة الدراسة بالمدرسة الثانوية بمختلف أنواعها إلى عامين دراسيين، على أن تُضم تلك السنة المنقوصة إلى المدرسة الإعدادية بالقسم التوجيهي ليصبح عامين بدلاً من عام واحد، لحين ضم المدرسة الثانوية إلى التعليم الإلزامي لتصبح المرحلة الإعدادية والثانوية مكملتين لبعضهما.

مبررات هذا التقسيم بالتعليم الثانوي

- أن هذا التقسيم هو أقرب للاتجاهات المعاصرة في تنظيم بنية التعليم، والمتجهة صوب زيادة مساحة العلوم والمهارات الأساسية، ودعم الثقافة العامة.
- أن مدة العامين الدراسيين بالمدرسة الثانوية التخصصية يسبقها مدة دراسة عامة طويلة نسبياً، هي أقرب لطبيعة تكنولوجيا ما بعد الصناعة وحقولها التكنولوجية ذات المكون المعرفي المتنامي.
- أن الدراسة الثانوية المسبوقة بتوافر مساحات واسعة من الثقافة العامة والمعرفة النظرية والأكاديمية لهو أقرب لتكوين المهارات المتنامية العريضة الأقرب لطبيعة التكنولوجيا، والتي تسهل من عملية التحول وإعادة التدريب للتوافق مع كل جديد في عصر تقادم المعرفة ونقص العمر الافتراضي للمعدات والأجهزة، وهو ما ألزم المدارس الفنية الحديثة بالتنازل عن دورها التقليدي في تزويد خريجيها بالمهارات المهنية شديدة التخصص، تاركة هذه المهمة للشركات والمصانع الإنتاجية، فهي أقدر من مؤسسات التعليم على تحديد نوع المهارة، وكذلك المستوى المطلوب، كما أنها أكثر قدرة على تقليل الزمن الفارق (التزامن التقني) بين الحاجة للمهارة والحصول عليها.
- أن الدراسة الجامعية لا تتطلب ممن يلتحقون بها سوى أن يكونوا مثقفين بثقافة العصر، متدربين على تحصيل المعرفة وتثقيف الذات، بالإضافة إلى التكامل في الصفات الشخصية للمواطن المطلوب[1]. فتعليم المستقبل يتطلب المزيد من الارتقاء بمستوى التعلم والثقافة، وزيادة مدة الإلزام، وهي كلها أمور ضد الثنائيات الجامدة والتحيز المتعسف بين تعليم عام أكاديمي وآخر فني يصم النظم العاملة به بالتخلف.

رابعاً: بالنسبة للتقويم والامتحانات

تقوم عملية التقويم والامتحانات في الصفوف الانتقالية الأول والثاني كالتالي:

- تقسم الدراسة لنظام الفصلين الدراسيين. حيث يعقب كل فصل دراسي نهاية امتحان الفصل الدراسي.
- من يرسب في امتحان الفصل الدراسي الثاني له الحق في الدخول مرة أخرى لامتحان يعقد قبل العام الدراسي الجديد (امتحان الدور الثاني) في المواد التي رسب فيها أياً كان عددها.
- من يرسب في امتحان الدور الثاني له الحق في إعادة الدراسة مرة أخرى في العام التالي في نفس الصف في جميع المواد الدراسية، وبنفس نظام التقويم السابق، وفي حالة الرسوب مرة أخرى في نصف العام الدراسي الثاني، وكذلك في امتحان الدور الثاني، ينقل آلياً للسف التالي بغرض إتمام سنوات الإلزام.
- توزع درجات التقويم والامتحانات كالتالي:

---

(١) المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ١٩٧٤-١٩٨٩، المجلد السادس، ص ٥٣.

- تقسم نصف درجة المادة الدراسية مناصفة بين امتحان نصف العام الدراسي وتقدير المعلم لتلاميذه، حيث يحتسب ٢٥% من درجة المادة للتقويم الذاتي لمعلم الفصل على مدى انضباط التلاميذ وأداء الواجبات والامتحانات الشهرية والمشاركة في الأنشطة المدرسية. والنصف الثاني لامتحان نصف العام.
- أما الـ ٥٠% من درجة المادة فهى لامتحانات نهاية العام الدراسي.

خامساً: متطلبات الصيغة التعليمية الجديدة

١- العمل على زيادة المباني المدرسية الخاصة بالتعليم الإعدادي، وصولاً لليوم الدراسي الكامل وإلغاء الفترة الثانية، ونزولاً بالكثافة داخل الفصل إلى ما بين ٣٠-٣٥ تلميذاً بالفصل. وذلك من خلال عدد من الخطوات والإجراءات الممثلة في:

- تخصيص بند في ميزانية التعليم للأبنية المدرسية والعمل على زيادة مخصصاته لتلبية احتياجات مرحلة التعليم الأساسي من الأبنية التعليمية الجديدة واستكمال المنشآت والتجهيزات من معامل ومكتبات مدرسية وأفنية ومعدات رياضية، وذلك بالتالي:
  - تخصيص جزء من موارد المحافظة يوجه للإنشاءات التعليمية بها.
  - فرض ضريبة محلية ولتكن ١% على جميع المنشآت الإنتاجية والخدمية والترفيهية بكل محافظة، على أن توجه تلك العوائد المالية لمؤسسة الأبنية التعليمية لتعينها على الإنشاءات المدرسية بالمحافظة.
  - دعوة رجال الأعمال للمشاركة في العملية التعليمية وتوجيه جزء من استثماراتهم للاستثمار في التعليم الأساسي، على أن يكون تحت إشراف الدولة التي تقوم بوضع التشريعات التي تكفل للمؤسسة التعليمية الرقابة والمتابعة على هذه المنشآت للتأكد من سير الدراسة بها والوصول إلى نفس المستوى العلمي والتربوي من حيث تحقق الأهداف وكفاءة العملية التعليمية بما يوازيها بالمدارس الحكومية.
  - مشاركة الدولة وتشجيعها لصغار المستثمرين من خلال تقديم دعم صغار المستثمرين ممثلاً في تزويدهم بالمعلمين التربويين اللازمين للعملية التعليمية، وكذلك التكفل بأجورهم شريطة ان يكون الاستثمار في المناطق المتوسطة والشعبية والفقيرة، وكذلك الأقاليم التي تعوزها هذه النوعية من الخدمة التعليمية مقابل رسوم دراسية معقولة تتناسب مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان تلك المناطق، بهدف تقليل الضغط على المدارس الحكومية في تلك المناطق.
  - العودة الجادة غير الشكلية لمجالس الآباء والعمل على تفعيل مشاركة أولياء الأمور والشخصيات العامة بالأحياء للمساهمة في دراسة أوضاع المدارس، والاستجابة لما يظهر من مبادرات جادة تفيد في تحسين العملية التعليمية في تلك المدارس.
  - توجيه شطر متنام من المعونات الأجنبية للتوجه نحو إنشاء الأبنية التعليمية.

٢- توفير التوجيه التربوي والمهني:

كشفت لنا نظم التعليم المعاصرة بالدول الأجنبية، فيما يتعلق بتنظيم بنية التعليم في المدارس المناظرة للمدرسة الإعدادية المصرية عن الدور المتنامي والحيوي للمرشد (مستشار التوجيه التربوي، أخصائي التوجيه

التربوي) في المدارس الثانوية المتوسطة "المدرسة الإعدادية" ومدى حاجة هذه المرحلة التعليمية لهذا الأخصائي أو المستشار أياً كان المسمى الخاص به، نظراً لعوامل عدة، نذكر منها:

- أن المدرسة الإعدادية لم تنجح حتى الآن في القيام بوظيفتها ومسئوليتها الكبرى، ألا وهي الكشف عن قدرات وإمكانيات وميول واتجاهات تلاميذها، ولعل في طبيعة مناهجها ذات الغلبة الأكاديمية وكذلك قلة الإمكانات والتجهيزات ما يؤكد على أهمية وجود مستشار للتوجيه التربوي والمهني بها.
- أن المدرسة الإعدادية بحكم طبيعة سن تلاميذها (سن ١١-١٥ سنة) هى سن ظهور البدايات الأولى لملكات التلاميذ وقدراتهم المتنوعة، كما أنها سن الانتقال من مرحلة الطفولة المتأخرة غلى مرحلة المراهقة، وظهور الاتجاهات والميول الخاصة بالتلاميذ. لذا فهى في حاجة إلى من يعين هؤلاء التلاميذ في الكشف والتعرف على ما حباهم الله من قدرات ومهارات وتقديرها، فمهمة التوجيه التربوي في هذه المرحلة هى الكشف عن الموهوبين وذوي القدرات الخاصة، وكذلك المتعثرين دراسياً وتوفير البرامج الدراسية الملائمة لكل فئة من هذه الفئات بما يتناسب مع قدرات من حيث طرق التدريس والأنشطة المناسبة لكل فئة[١].
- أن التوجيه التربوي والمهني يعد نتيجة طبيعية بل وأمراً ضرورياً في التعليم الإعدادي نظراً لتعقد النظم التربوية وتنوع أهداف التعليم الثانوي وتنوع أشكاله وفروعه. لذا فتلميذ المدرسة الإعدادية في أشد الحاجة لمن يقدم له النصح والإرشاد حول الاختيار المستقبلي ونوع الدراسة التالية، وكذلك الاختيار المستقبلي للمهنة التي يرغب فيها ونوع الدراسة المناسب لها. فمستشار التوجيه يقدم النصح والتوجيه لتلاميذه في هذه الاختيارات في ضوء ما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم فضلاً عن دوره في توجيه مدرسيهم في كيفية التعامل مع ما قد يواجههم من مشكلات تعليمية أو اجتماعية.
- أن التوجيه التربوي والمهني يعد نتيجة طبيعة بل أمراً ضرورياً تفرضه طبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي وما أحدثه من تغير سريع وشامل في الهيكل الوظيفي. فمع تعدد مجالات العمل وتنوعها الشديد وتغير طبيعة المهارات المطلوبة، لم يعد في مقدرة المدرسة التقليدية القديمة وكذلك الآباء القيام بواجبهم في توجيه أبنائهم مهنياً[٢]. وهو أمر مرجعه إلى صعوبة الحصول على كم وافٍ من المعلومات عن المهن المختلفة وطبيعة شروطها ومتطلباتها، وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى وجود أخصائي التوجيه المهني والتربوي للقيام بهذا الدور.
- وأخيراً فإن التوجيه التربوي والمهني يساعد على التقليل من نسب الفشل الدراسي ومن ثم انخفاض معدلات الهدر التربوي والارتفاع بنسب النجاح والتقدم في مجالات الدراسة، وكذلك العمل مستقبلاً. كما أنه يساعد الفرد على النمو صحياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً، بل ويزيد من إحساس الفرد بالمسئولية تجاه مجتمعه، حيث إن اختيار نوع التعليم المناسب وكذلك العمل المستقبلي المناسب والتكيف له أمر هام من الناحية الصحية (العقلية والنفسية)[٣].

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع مبارك القومي - إنجازات التعليم في ٤ أعوام. القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٦٢.

(2) Elizabeth, Halsall: Op. Cit., PP. 45-46.

(٣) نادية كمال محمود: التوجيه التربوي والمهني ومتطلبات تحقيقه في المدرسة الثانوية الشاملة. بحوث مؤتمر تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦.

ولإنجاح مهمة التوجيه التربوي والمهني يتطلب الأمر القيام بإعداد تقسيم قومي للوظائف الماهرة والمتوسطة وكذلك خصائص كل مهنة والمهارات الأساسية والفرعية التي تطلبها، وكذلك الصفات والخصائص المطلوبة من العامل فيها. وفي ضوء هذه المعلومات عن الوظائف والمهن، وكذلك عن طريق اختبارات خاصة بالقدرات تجرى على تلاميذ المدرسة الإعدادية وكذلك ملاحظة طلابها أثناء الدراسة وهم يعالجون موضوعات المناهج المختلفة النظرية والعملية يمكن تحديد إمكاناتهم واستعداداتهم وميولهم، وبالتالي يتم توزيعهم على أنواع التعليم المختلفة في التعليم الثانوي أو مراكز التدريب المختلفة التي سوف يتوجه إليها بعض التلاميذ بعد اجتياز مرحلة الكفاءة في الشجرة التعليمية الجديدة، وهو أمر فوق طاقة وزارة التعليم وحدها، لذا يلزم وجود جهاز مستقل مسئول عن التوجيه المهني يوضع تحت إشراف الوزارة ويكون فيه أعضاء من الوزارات الأخرى ذات الاهتمام التربوي، وكذلك أصحاب المصانع والشركات لتقديم الخبرات اللازمة في هذا المجال.

كذلك يمكن الاستفادة من وجود شبكة الإنترنت بوزارة التربية والتعليم وبعض مدارسها لتزويدها بالمعلومات المتعلقة بأنواع التعليم والخبرات والمهارات اللازمة لها، وكذلك عن طبيعة سوق العمل وطبيعة الأعمال والوظائف المطلوبة لتكون معينة لأخصائي التوجيه التربوي والمهني في عمله.

٣- البطاقة المدرسية (بطاقة الملاحظة والمتابعة):

وهى أداة مرتبطة بعملية التوجيه التربوي والمهني، حيث إن التوجيه التربوي والمهني يتطلب في المقام الأول التعرف على ما لدى التلميذ من قدرات خاصة، وكذلك ميوله واتجاهاته تجاه ما يمر به من خبرات تربوية. وقد كشفت الدراسة من خلال استعراضها لبعض النظم التعليمية في الدول الأجنبية عن أهمية هذه الأداة بالنسبة لمستشار التوجيه التربوي، فهى أداة تعينه على تسجيل كافة المعلومات عن التلميذ من ناحية الأسرة والوضع الاجتماعي والاقتصادي، كذلك درجات التحصيل في المواد الدراسية ونوع الأنشطة التي يمارسها التلاميذ، وانطباعات المعلم حول التلميذ وتقويمه له، ونوع الدراسة الملاءمة له مستقبلاً من وجهة نظر المعلم. لذا فقد حرصت النظم التعليمية في كثير من الدول الأجنبية، ومنها دول النماذج المختارة، على توافر تلك الأداة التعليمية حيث يسجل المعلم كل ما يتعلق بالتلميذ من درجة ذكاء ونشاط واستعدادات وكذلك الطبيعة البنائية لجسم التلميذ ... إلخ، خلال الفترة الطويلة التي يقضيها التلميذ في هذه المدرسة لتكون أفضل معين على توجيهه في نهايتها.

وفي ضوء هذا التصور المقترح لبيئة المدرسة الإعدادية في مصر، وفي ضوء الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه الصيغة، يمكن تحديد الأهداف المرجوة منها:

- تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم، إذ إن الصيغة الجديدة تأتي ملبية للتوجه نحو مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية كمبدأ أصيل أخذت به معظم النظم التعليمية الحديثة استجابة لثورة المعلوماتية والاتصال والسماوات المفتوحة، من خلال المساواة بين جميع تلاميذ المرحلة الإعدادية وفق معايير علمية تستند إلى التوجيه والإرشاد التربوي والمهني ومراعاة للطبيعة العمرية لتلاميذ هذه المدرسة من حيث القدرات والميول والاستعدادات الخاصة بالتلاميذ.
- أنها تأتي ملبية لطبيعة العصر ومقتضيات المعرفة وذلك برفع الحد الأدنى للمستوى التعليمي والثقافي لجموع أبناء الأمة، وذلك من خلال إطالة مدة التعليم الإلزامي ليصل إلى عشر سنوات دراسية تمشياً مع النظم العالمية المعاصرة في تنظيم بينة التعليم الإلزامي.

- التأكيد على أهمية وضرورة التعليم/التعليم المستمر مدى الحياة بحيث يصل بالمتعلم إلى النقطة التي يستطيع فيها أن يعلم نفسه بنفسه، وهو مبدأ أساسي في التربية (التعلم الذاتي) وذلك بالتركيز على الأساسيات ووحدة المعرفة.
- أنها تحسن الاستفادة من القدرات والميول والمهارات الخاصة بالتلاميذ من خلال حسن التوجيه والإرشاد وتلبية الحاجات المستقبلية المتباينة للتلاميذ دون خلق انقسامات اجتماعية أو فكرية بينهم.
- أن هذه الصيغة تأتي ملبية لاحتياجات التلاميذ من المهارات المتنوعة التي تساعدهم على التفاعل الناجح مع المجتمع، وذلك من خلال تملكه لعدد من المهارات منها:
  - مهارة الاتصال الشفوي والكتابي والقدرة على استخدام اللغة الأم في التعبير عن الذات وفهم التراث.
  - امتلاك مهارة التفكير الناقد والإقناع المنطقي وحل المشكلات بأسلوب علمي.
  - مهارة التفاعل الواعي مع الآخرين بما في ذلك التحدث والاستماع والقدرة على التصرف كفرد في فريق.
- التقليل من معدلات الهدر التعليمي بمرحلة التعليم الأساسي وكذلك حالات الفشل الدراسي من خلال توفير خدمة الإرشاد والتوجيه بالمرحلة بما يمكن التلاميذ من حسن الاختيار التعليمي والمهني المناسب لقدراته وميوله والتكيف معها.
- الاستجابة للاتجاه المعاصر في التربية نحو إزالة الفوارق بين أنواع التعليم الأكاديمي والمهني من خلال تطعيم التعليم الأكاديمي بمسحة من المهارات التقنية، وذلك في إطار تعليم موحد لجميع التلاميذ خلال مرحلة الإلزام.
- الاستجابة للاتجاهات التربوية المعاصرة في توفير قدر من المرونة يسمح بالتحويل للطلاب الذين أقدموا على طريق معين (التحول للمعاهد المهنية بعد الصف الثامن) أو تم توجيههم إليه ثم اتضح أنه غير مناسب لهم بالعودة مرة أخرى لاستكمال الدراسة بالمدرسة الإعدادية العامة.

obeikandi.com

مراجع الدراسة

obeikandl.com

أولاً: المراجع العربية:

أ- الدساتير والقوانين والقرارات الوزارية والإحصاءات والتقارير:

(١) جمهورية مصر العربية: الدستور الدائم، ١٩٧١.

(٢) جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب: مضبطة الجلسة رقم ٢٧ المنعقدة بتاريخ ١٦|١٢|١٩٧٩.

(٣) جمهورية مصر العربية: ورقة أكتوبر – مقدمة من الرئيس محمد أنور السادات، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة، ١٩٧٤.

(٤) وزارة المعارف العمومية: قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي ومذكرته الإيضاحية، القاهرة، ١٩٥٣.

(٥) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعليم الثانوي ومذكرته الإيضاحية، القاهرة، ١٩٥٣.

(٦) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧، بشأن تنظيم التعليم الإعدادي العام ومذكرته الإيضاحية. القاهرة، ١٩٥٧.

(٧) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن" تنظيم التعليم الصناعي" ومذكرته الإيضاحية، القاهرة، ١٩٥٦.

(٨) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٢٦١ لسنة١٩٥٦ بشأن " تنظيم التعليم التجاري" ومذكرته الإيضاحية، القاهرة، ١٩٥٦.

(٩) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن " تنظيم التعليم الزراعي" ومذكرته الإيضاحية، القاهرة، ١٩٥٦.

(١٠) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن "التعليم العام". القاهرة، ١٩٦٨.

(١١) وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، ومذكرته الإيضاحية، القاهرة ١٩٨١.

(١٢) وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة١٩٨١ المعدل بالقانون رقم٢٣٣ لسنة١٩٨٨، القاهرة ١٩٨٨.

(١٣) وزارة التربية والتعليم: تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

(١٤) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بشأن خطة الدراسة في المرحلة الدراسية الإعدادية الزراعية.

(١٥) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٥٨/٨/٤، بشأن "خطة الدراسة بالمدرسة الإعدادية العامة".

(١٦) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣ بشأن نظام القبول وامتحان النقل والامتحان النهائي بالمدارس الإعدادية العملية في مدة الخمس سنوات التجريبية.

(١٧) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٣٤ بتاريخ ٢٢|٤|١٩٦١. بشأن خطة الدراسة بالمدرسة الإعدادية التجارية.

(١٨) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٣٦ بتاريخ ٢٢|٤|١٩٦١. بشأن خطة الدراسة بالمدارس الإعدادية الزراعية.

(١٩) وزارة التربية والتعليم: قرارات هيئة التخطيط الفني، القاهرة، مايو ١٩٦١.

(٢٠) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣، بشأن إنشاء المدارس الإعدادية الحديثة. القاهرة، ١٩٦٣.

(٢١) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن "المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر". القاهرة، ١٩٧٢.

(٢٢) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ١٥٤ بتاريخ ١٧|٨|١٩٧٢. بشأن إنشاء المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

(٢٣) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن "إنشاء مدارس لغات تجريبية وإصدار لائحتها الداخلية".

(٢٤) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٦٤ بتاريخ ٢٥|١٠|١٩٨٣ بشأن نظام تقويم التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي، القاهرة ١٩٨٣.

(٢٥) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٨ م لسنة ١٩٨٥ بشأن "نظام الدراسة في المسار الخاص في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي". القاهرة، ١٩٨٥.

(٢٦) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن "إنشاء مدارس رياضية تجريبية".

(٢٧) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن "إنشاء مدارس إعدادية مهنية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي".

(٢٨) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل اللائحة الداخلية للمدارس الرياضية التجريبية.

(٢٩) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٦ بشأن "نظام تقويم الطلاب في امتحانات النقل والشهادة بالتعليم الأساسي والنقل بالمرحلة الثانوية، القاهرة، ١٩٨٩.

(٣٠) جمهورية مصر العربية وزارة التخطيط: مشروع الخطة الخمسية ٧٨-١٩٨٢، المجلد الثاني (الإنسان المصري)، القاهرة، أغسطس ١٩٧٧.

(٣١) وزارة التخطيط: الإطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣-١٩٨٧/٨٦، الجزء الثاني، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٢.

(٣٢) جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢|٩٣-٩٦|١٩٩٧، المجلد الأول القاهرة، ١٩٩٢.

(٣٣) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٩٢/٩٣، ٩٦/١٩٩٧ مـــج٢، القاهرة إبريل ١٩٩٢.

(٣٤) المجلس القومي للطفولة والأمومة: مكون الطفولة والأمومة فـــي الخطـــة الخمســـية الثالثـــة للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية٩٢/١٩٩٣- ٩٦/١٩٩٧، المجلد الأول، القاهرة، يونيو ١٩٩٢.

(٣٥) وزارة التربية والتعليم: اللائحة الداخلية لمدارس اللغات التجريبية، ١٩٧٩.

(٣٦) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائي الباب الأول.

(٣٧) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء ، تطور التعليم العام وتدفقـــه منـــذ منتصـــف القـــرن العشرين ١٩٥٠/١٩٥١-١٩٧٦/١٩٧٧، القاهرة ١٩٧٧.

(٣٨) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي: إحصاء المباني المدرسية في نوفمـــبر ١٩٨٤، القاهرة، ١٩٨٥.

(٣٩) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة : الهدر المدرسي فـــي التعليـــم الأساســـي – دراسة إحصائية ، القاهرة، أغسطس ١٩٨٩، جدول رقم ٨،٧.

(٤٠) وزارة التربية والتعليم–الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: بيان نسبة التسرب خلال الفترة مـــن ١٩٨٢/٨١-١٩٨٨/٨٧، القاهرة، ١٩٨٩.

(٤١) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي. إحصاء المباني المدرســـية، نوفمـــبر ١٩٨٨/٨٩، القاهرة ١٩٩٠.

(٤٢) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، أعداد المقيدين والمتسربين ونســـب التسرب في المرحلة الإعدادية من العام الدراسي ١٩٩٤/٩٥-١٩٩٥/٩٦، القاهرة، ١٩٩٦.

(٤٣) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي. إحصاءات التعليم قبل الجامعي خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٩.

(٤٤) وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي . إحصاءات التعليم قبل الجامعي عن الأعوام من ١٩٩٠/١٩٩٩.

(٤٥) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: إحصاءات التعليم قبل الجامعي مـــن الفترة ١٩٩١/١٩٩٢ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩.

(٤٦) وزارة المعارف العمومية: المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء. أنواع المدارس ومراحل التعليم فـــي مصر والروابط التي تربط بعضها ببعض، القاهرة ديسمبر ١٩٥٠.

(٤٧) وزارة المعارف العمومية: مناهج ومواد الدراسة للمرحلة الإعدادية، القاهرة ١٩٥٤.

(٤٨) وزارة القوى العاملة والتدريب: الإدارة العامة لبحوث هيكل القوى العاملة: موازنات العرض والطلـــب ١٩٧٦-١٩٨٧، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٨.

(٤٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ح.م.ع ١٩٥٢-١٩٨٥، القـــاهرة يونية ١٩٨٦.

(٥٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء عن الأعوام ٥٢-١٩٨٩، القاهرة: يونيو ١٩٩٠.

(٥١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي من ٥٢-١٩٩٣، يونيو ١٩٩٤.
(٥٢) الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩١-١٩٩٦، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.
(٥٣) أحمد نجيب الهلالي: تقرير عن إصلاح التعليم في مصر. وزارة المعارف العمومية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٠.
(٥٤) أكاديمية الإنماء التربوي: اقتصاديات التعليم الأساسي المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي. القاهرة سبتمبر ١٩٨٤.
(٥٥) البنك الأهلي المصري: التقرير السنوي عن حالة الاقتصاد المصري خلال العام ١٩٩٤-١٩٩٥. القاهرة، ١٩٩٥.
(٥٦) البنك الأهلي المصري: التقرير السنوي عن حالة الاقتصاد المصري خلال العام ١٩٩٧-١٩٩٨. القاهرة، ١٩٩٨.
(٥٧) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة يوليو سنة ١٩٨٦.
(٥٨) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العام ١٩٩٧، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
(٥٩) المجالس القومية المتخصصة: امتداد مرحلة الإلزام والتعليم الأساسي، القاهرة، يوليو ١٩٧٩.
(٦٠) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا - الدورة الثالثة - أكتوبر ١٩٧٥، يوليو ١٩٧٦.
(٦١) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة عشر، القاهرة ٨٩| ١٩٩٠.
(٦٢) المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ١٩٧٤-١٩٨٩، المجلد السادس.
(٦٣) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تطور التربية والتعليم في ح.ع.م خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢، القاهرة ١٩٩٢.
(٦٤) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تقرير تطوير التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية عن الفترة من ٩٢/١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٤.
(٦٥) المركز القومي للبحوث التربوية: تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٨١|٨٢- ٨٣|١٩٨٤، القاهرة ، ١٩٨٤.
(٦٦) المركز القومي للبحوث التربوية: تطور التربية والتعليم في ح.م.ع خلال الفترة من ٨٤. القاهرة ١٩٨٦.
(٦٧) المركز القومي للبحوث التربوية: تطور التعليم في جمهورية مصر العربية في الفترة من ٨٤|٨٥-٨٥|١٩٨٦، القاهرة ١٩٨٦.
(٦٨) المركز القومي للبحوث التربوية: تقارير تطور التربية والتعليم عن الأعوام ٧٠/٧١-٨٠/١٩٨١.

obeikandl.com

(٦٨) المركز القومي للبحوث التربوية: تقارير تطور التربية والتعليم عن الأعوام ٧٠/٧١-٨٠/١٩٨١.
(٦٩) المركز القومي للبحوث التربوية: تقارير تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٨١|١٩٨٢ وحتى ٨٨|١٩٩٠، القاهرة من ٨٢-١٩٩٠.
(٧٠) المركز القومي للبحوث التربوية: تقرير تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية، عن الفترة من ٨٤-١٩٨٦، القاهرة ١٩٨٦.
(٧١) المركز القومي للبحوث التربوية: تقرير تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية، عن الفترة من ٩٢-١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤.
(٧٢) المركز القومي للبحوث التربوية: تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثماني صفوف بمدينة نصر، القاهرة، يناير ١٩٧٧.
(٧٣) المركز القومي للبحوث التربوية: جهاز التوثيق والمعلومات التربوية، نظام التعليم في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٧٤.
(٧٤) المركز القومي للبحوث والتربوية والتنمية: تطور التربية والتعليم في ح.ع.م خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٦، القاهرة ١٩٩٦.
(٧٥) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مشروع الوكالة رقم ١٣٩/٢٦٣، التعديل الرابع لاتفاقية لجنة التعليم الأساسي. وزارة التربية والتعليم، القاهرة في ١٩٨٨/٦/٢٢.
(٧٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في العالم، لعام ١٩٩١، نيويورك ١٩٩١ تعريب مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
(٧٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة ١٩٩٥.
(٧٨) تقرير الخبراء الأمريكيين: المقدم إلي اللجنة الدائمة للأفراد الفنيين، القاهرة ديسمبر ١٩٦٢.
(٧٩) تقرير اللجنة الوزارية للقوي العاملة عن سياسة التعليم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
(٨٠) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة. امتداد مرحلة الإلزام والتعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٧٩.
(٨١) مجلس الشورى: تقرير لجنة الخدمات عن موضوع "نحو سياسة تعليمية"، دورة الانعقاد العادية الثاني عشر، القاهرة لـ١٩٩٢.
(٨٢) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧، القاهرة ١٩٨٨.
(٨٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة ١٩٩١.
(٨٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، القاهرة ١٩٩٣.
(٨٥) مركز الوثائق والبحوث التربوية: تقارير تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من ٥٥|١٩٥٦ حتى عام ٦٤|١٩٦٥.

obeikandi.com

(٨٦) مركز الوثائق والبحوث التربوية: تقرير تطور التربية والتعليم في العام الدراسي ٦٠|١٩٦١، القاهرة، ١٩٦٢.

(٨٧) مركز دراسات وبحوث الدول النامية: تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول ١٩٩٨.

(٨٨) معهد التخطيط القومي مصر–تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٥.

(٨٩) وزارة التربية والتعليم : إدارة مصر الجديدة التعليمية: المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر، القاهرة ١٩٧٩.

(٩٠) وزارة التربية والتعليم: التربية والتعليم في ثماني سنوات ١٩٥٢– ١٩٦٠، القاهرة.

(٩١) وزارة التربية والتعليم: التعليم الإعدادي واقعه وملامح تطويره، القاهرة ١٩٩٤.

(٩٢) وزارة التربية والتعليم: الحملة القومية لمحو الأمية، المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية، القاهرة ، ١٩٩١.

(٩٣) وزارة التربية والتعليم: اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي، أهداف التربية والتعليم في مصر رؤية مستقبلية، القاهرة ١٩٨٧.

(٩٤) وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم الإعدادي والثانوي في عهد الثورة، القاهرة، يونيو ١٩٦٣.

(٩٥) وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم للجميع في مصر منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠ وحتى الآن. ورقة مقدمة من وفد مصر إلى ندوة التعليم للجميع القاهرة ١٩٩٤.

(٩٦) وزارة التربية والتعليم: تقرير بشأن احتياجات الدولة من المباني المدرسية في السنوات العشر المقبلة ٨٥|١٩٨٦–٩٤|١٩٩٥، القاهرة في ١٠|٣|١٩٨٥.

(٩٧) وزارة التربية والتعليم: تقرير ج.م.ع عن التعليم، تقرير مقدم لمؤتمر الوزراء العرب للتربية والتعليم المنعقد في صنعاء في المدة من ١–٣ ديسمبر١٩٧٢، مركز التوثيق التربوي، القاهرة، ١٩٧٢.

(٩٨) وزارة التربية والتعليم: تقرير عن تطوير التعليم في مصر في العام الدراسي٥٣|١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤.

(٩٩) وزارة التربية والتعليم: محضر اجتماعات هيئة التخطيط العليا. القاهرة، ١٩٦٠.

(١٠٠) وزارة التربية والتعليم: محضر اجتماعات هيئة التخطيط العليا، القاهرة ١٩٦٣.

(١٠١) وزارة التربية والتعليم: نحو سياسة تعليمية مستقرة. بيان سيادة وزير التربية والتعليم أمام مجلس الشورى في ٢مارس ١٩٩٢، القاهرة، ١٩٩٢.

(١٠٢) وزارة التربية والتعليم، مركز الوثائق التربوية: تقرير تطوير التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة من عام ٥٨/١٩٥٩٥. القاهرة، ١٩٥٩.

(١٠٣) يوسف خليل يوسف: تقرير بشأن موقف تجربة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٠.

ب– الكتب:

(١٠٤) إبراهيم العيسوي: الدعم– معالجة اقتصادية سياسية. دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٧.

(١٠٥) إبراهيم العيسوي: المأزق والمخرج- أزمة الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها. شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧.
(١٠٦) إبراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
(١٠٧) أحمد إسماعيل حجي: تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية- دراسة نقدية للسياسات التعليمية في مصر في ضوء الفكر التربوي والخبرات الأجنبية، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٨٩.
(١٠٨) أحمد إسماعيل حجي: نظام التعليم في مصر. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
(١٠٩) أحمد الأصفر: الثقافة العربية الراهنة بين مظاهر الوحدة والتنوع وتحديات العصر، عالم المعرفة، ع٤٠٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧.
(١١٠) أحمد زكي صالح: الأسس النفسية للتعليم الثانوي. مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٩.
(١١١) أسامة خالد: المستقبل العربي في العصر الأمريكي، مركز القادة للكتاب والنشر، القاهرة ١٩٩٢.
(١١٢) أنطوان زحلان وآخرون: مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم تحرير سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان،الأردن،١٩٨٩.
(١١٣) السيد زهره: أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٦.
(١١٤) السيد ياسين: العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة، يناير ٢٠٠٠.
(١١٥) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال "اليونيسيف": ظاهرة عمالة الأطفال، القاهرة، ١٩٩١.
(١١٦) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من عام ١٩٥٢-١٩٨٠ القاهرة ١٩٨٥.
(١١٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التعليم الأساسي في إطار التنمية الشاملة في البلاد العربية إدارة التوثيق والمعلومات – اليكسو، القاهرة ، ١٩٨٠.
(١١٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية، مج ١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.
(١١٩) اليونسكو: التنمية الثقافية- تجارب إقليمية، ترجمة سليم مكسور، المؤسسة للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
(١٢٠) اليونسكو، الشعبة القومية للتعليم والثقافة والعلوم: دليل مصطلحات التعليم التقني والمهني. تونس، ١٩٨٤.
(١٢١) جاك حلاق: الاستثمار في المستقبل – تحديات الأولويات التعليمية في العالم النامي. ترجمة وفاء حسن وهبي وجابر عبد الحميد جابر، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية "يوندباس"، عمان، ١٩٩٢.
(١٢٢) جلال أمين: الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٤.
(١٢٣) جلال أمين: قصة ديون مصر الخارجية من عهد محمد على إلى اليوم. سيناء للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٧.

(١٢٤) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
(١٢٥) جلال أمين: معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.
(١٢٦) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ب ت.
(١٢٧) جمهورية ألمانيا الاتحادية: نظام التعليم المدرسي بجمهورية ألمانيا الاتحادية (أووز أكالين: محرر)، الاتحاد الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٢.
(١٢٨) جمهورية مصر العربية-مجلس الوزراء: مصر والقرن الحادي والعشرين-تقديم الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، كتاب الأهرام الاقتصادي ١١٤، القاهرة يوليو ١٩٩٧.
(١٢٩) حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩.
(١٣٠) حامد عمار ونبيل نوفل: نداء عمان التربوي. عمان، الأردن، مايو ١٩٩٠.
(١٣١) حامد عمار: أحوال الإنسان في ربوع مصر-ومؤشراتها في مطلع التسعينات رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٤.
(١٣٢) حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي- المفاهيم المؤشرات الأوضاع، سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
(١٣٣) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل. دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧.
(١٣٤) دولة البحرين، وزارة التربية والتعليم: التعليم في دول الشرق الأوسط (إعداد وترجمة فائقة سعيد صالح) البحرين، ١٩٩٨.
(١٣٥) ر. م. أفاكوف: مستقبل التربية وتربية المستقبل. حلقة دراسية، ترجمة صادق إبراهيم عودة، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، تونس، ١٩٨٧.
(١٣٦) رئاسة مجلس الوزراء: المجلس القومي للطفولة والأمومة: التخطيط لسد منابع أمية الأطفال والأمهات، تقرير، القاهرة، ١٩٩٢.
(١٣٧) رشدي لبيب، محمود عبد الرازق: تاريخ ونظام التعليم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
(١٣٨) رضا هلال: صناعة التبعية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
(١٣٩) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف- دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف لدول العالم الثالث، عالم المعرفة عدد ١١٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٧.
(١٤٠) رمزي زكي: فكر الأزمة،ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.
(١٤١) رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١.
(١٤٢) رمضان أحمد عبيد: نظام التعليم في فرنسا. في: الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر. بيت الحكم للإعلان والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
(١٤٣) زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية جوانب سياسية، كتاب الأهرام الاقتصادي عدد ١٤٣، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩.

(١٤٤) سامي منصور: تجارة السلاح والعالم الثالث. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع ٢٧ القاهرة، يونيو ١٩٧٩.

(١٤٥) سعد الدين إبراهيم: "الأبعاد الثقافية للنظام العالمي الجديد" في عالم الغد عالم واحد أم عوالم متعددة، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٤، أكتوبر ١٩٩١.

(١٤٦) سعد جلال: المرجع في علم النفس التربوي. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

(١٤٧) سعيد إسماعيل: محنة التعليم في مصر. كتاب الأهالي، ع٤، القاهرة ١٩٨٤.

(١٤٨) سليمان نسيم وآخرون: تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٢.

(١٤٩) سيمون برومللي – راي بوسن: التكيف في مصر، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر، ترجمة حسن أبو بكر، طـ الأول سنة ١٩٩٦، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة ١٩٩٦.

(١٥٠) شكري عباس حلمي: التعليم الابتدائي في مصر تطوره وأبعاده الثقافية واقعة ومستقبلة، مطبعة الحضارة العربية، القاهرة ١٩٨٧.

(١٥١) عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية. سلسلة عالم المعرفة : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ع ١٣٣ الكويت ١٩٨٩.

(١٥٢) عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية– الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

(١٥٣) عثمان محمد عثمان: أزمة البطالة– الجذور والحلول المكتب الاقتصادي لحزب التجمع القاهرة ١٩٩٠.

(١٥٤) على الدين هلال وآخرون: الانتخابات البرلمانية في مصر من سعد زغلول حتى مبارك في " التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات " على الدين هلال محرر جامعة القاهرة، مكتبة نهضة مصر القاهرة ١٩٨٦.

(١٥٥) على ليله: الشباب في مجتمع متغير– تأملاته في ظواهر الأحياء والعنف، الحرية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

(١٥٦) فؤاد بسيونى متولي: التعليم الفني، تاريخه– تشريعاته– إصلاحاته– مستقبله، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٩.

(١٥٧) فؤاد مرسي: الرأسمالية تحدد نفسها، عالم المعرفة، ع ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠.

(١٥٨) فايز مراد مينا: مناهج التعليم في الوطن العربي بين الجمود والتجديد، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢.

(١٥٩) فيرنان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا– دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

(١٦٠) كومبز ف.: أزمة التعليم في عالمنا المعاصر. ترجمة أحمد خيري كاظم وجابر عبد الحميد جابر. دار النهضة، القاهرة، ١٩٧١.

obeikandi.com

(١٦١) لجنة التعليم بالحزب الوطني: أوضاع المدرسة الابتدائية، القاهرة، بدون تاريخ.
(١٦٢) محمد السيد عبد السلام: التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي. عالم المعرفة، ع ٥٠، الكويت، فبراير ١٩٨٢.
(١٦٣) محمد جمال نوير وشكري عباس حلمي: التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية – دراسة حالة، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الجيزة، ١٩٨٧.
(١٦٤) محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرون– ورقة في حوار دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤.
(١٦٥) محمد خيري حربي وآخرون: تطوير التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة (١٩٢٠–١٩٧٠) الشعبة القومية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) القاهرة، نوفمبر ١٩٧٠.
(١٦٦) محمد مصالحة: السياسة الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي، ط١، شروق، لندن، ١٩٨٦.
(١٦٧) محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢.
(١٦٨) محمد نعمان نوفل: بعض الآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلي على التعليم، القاهرة، ١٩٩٤.
(١٦٩) محمود مسعدي: التنمية الثقافية في الدول العربية في التنمية الاقتصادية تجارب إقليمية، اليونسكو– المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تونس، ١٩٨٠.
(١٧٠) مركز دراسات الوحدة العربية: مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات التقرير النهائي لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٨.
(١٧١) مكتب التربية العربي لدول الخليج: الإصلاح التربوي في الولايات المتحدة الأمريكية، إعداد مجموعة الدراسات اليابانية. ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض، ١٩٨٨.
(١٧٢) منتدى الفكر العربي والجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين– الكارثة والأمل، عمان، ١٩٩١.
(١٧٣) منصور حسين ويوسف خليل يوسف: التعليم الأساسي – مفاهيمه ومبادئه وتطبيقاته مكتبة الغريب، القاهرة، ١٩٧٨.
(١٧٤) نبيل على: العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، ع ١٨٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤.
(١٧٥) نزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، " مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.
(١٧٦) هاشم محمد سعيد عبد الوهاب: التعليم التقني في الوطن العربي – الواقع والاتجاهات. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٥.
(١٧٧) هانس– بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة– الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية– ترجمة عدنان عباس على، عالم المعرفة، ع ٢٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.
(١٧٨) هلموت داتر: التدريب المهني المزدوج في ألمانيا – مدخل. مؤسسة هانس زايدل، القاهرة، يوليو ١٩٩٣.

(١٧٩) وحدة الدراسات الخاصة بالقبس: ثورة التسعينات- العالم العربي وحسابات نهاية القرن، أعداد خلدون حسن النقيب، ومبارك العدوان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
(١٨٠) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات" الاستثمار ... وانطلاقه جديدة، القاهرة، ١٩٩٦.
(١٨١) وزارة التربية والتعليم: أهداف التعليم الفني (تجاري - زراعي - صناعي) القاهرة ١٩٦٤.
(١٨٢) وزارة التربية والتعليم: أهداف المرحلة الإعدادية وبعض وسائل تحقيقها، القاهرة، ١٩٦٩.
(١٨٣) وزارة التربية والتعليم: السياسة التعليمية في مصر، القاهرة يوليو ١٩٨٥.
(١٨٤) وزارة التربية والتعليم: المناهج الموحدة للمرحلة الإعدادية العامة للعام الدراسي ٦٣/١٩٦٤، القاهرة ١٩٦٣.
(١٨٥) وزارة التربية والتعليم: دليل التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٨٣.
(١٨٦) وزارة التربية والتعليم: دليل مدرسة التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٧٩.
(١٨٧) وزارة التربية والتعليم: قطاع الكتب إنجازات التعليم في أربع أعوام- مشروع مبارك القومي، القاهرة ١٩٩٥.
(١٨٨) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. المشروع القومي لتطوير التعليم، مطابع روزاليوسف ، القاهرة ١٩٩٩.
(١٨٩) وزارة التربية والتعليم: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر. القاهرة، ١٩٧٩.
(١٩٠) يستر تارو: الصراع على القمة- مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، ع٢٠٤، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب الكويت، ١٩٩٥.
(١٩١) يوسف شرارة: مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

جـ- رسائل جامعية:

(١٩٢) أبو بكر زيدان عبيد: اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩١.
(١٩٣) أحمد أحمد العروسي: مدى إفادة وزارة التربية والتعليم من بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية في مجال التعليم الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٣.
(١٩٤) أحمد عبد الرحمن الشافعي: تطوير المدرسة الإعدادية العامة بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة - دراسة مقارنة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٢.
(١٩٥) أحمد محمد عبد الحميد ثابت: دور علاقات التبعية في أزمة التنمية في العالم الثالث " دراسة تطبيقية لتطور التنمية في مصر من ١٩٧٠-١٩٨٠ " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٧.

(١٩٦) أماني عبد الرحمن صالح: التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة ١٩٨٧.

(١٩٧) إيهاب السيد محمد إمام: دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينات. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

(١٩٨) شحاته عبد الخالق عبد الجواد: دراسة تقويمية للمدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.

(١٩٩) علي محمود رسلان: اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٤.

(٢٠٠) كامل حامد جاد: تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٩٦.

د- البحوث والدراسات والمقالات:

(٢٠١) إبراهيم العيسوي: أزمة مصر الاقتصادية، مجلة الدراسات التربوية، مج٤، ج١٦ عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩.

(٢٠٢) إبراهيم مجاهد الشربيني: "أضواء على التعليم الأساسي في القاهرة"، بحوث مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨١.

(٢٠٣) أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية- رؤية نقدية من العالم الثالث عالم الفكر، ع ٢، مج ٢٨، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر، ١٩٩٩.

(٢٠٤) أرفين ف. أدمس: وثيقة حول السياسة العامة للبنك الدولي، مجال التعليم الفني والتقني والتدريب المهني. في مجلة مستقبليات، مج ٢٢، ع٢، ١٩٩٢، اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢٠٥) أسامة الغزالي حرب: موقع القطاع الخاص أيديولوجية النظام السياسي في مصر ١٩٥٢-١٩٨٨، بحوث ودراسات المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، المؤتمر الثالث عشر، الجمعية العامة للاقتصاد والإحصاء والتشريع القاهرة ١٩٨٨.

(٢٠٦) إيهاب نديم: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية الثروة البشرية والقوي العاملة في مصر، ندوة القيم والاتجاهات، وتأثيرها على خطط التنمية، وزارة القوي العاملة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة ١٩٨٨.

(٢٠٧) اتحاد الحقوقية العرب: مذكرة عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ع ٣،٤، بغداد، ١٩٧٩.

(٢٠٨) السيد محمد الشريف: "احتياجات تطبيق التعليم الأساسي" مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨١.

(٢٠٩) المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع البنك الدولي: مدى احتفاظ تاركي المدرسة الابتدائية في مصر بمهارات التعليم الأساسي. القاهرة، ١٩٨٤.

(٢١٠) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التعليم الأساسي في مصر – الواقع والمستقبل، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢١١) المركز القومي للبحوث التربوية: الصعوبات التي تواجه نظام المسار الخاص بالحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي وأسلوب مواجهتها. القاهرة، ١٩٨٦.

(٢١٢) المركز القومي للبحوث التربوية: الصعوبات التي تواجه نظام المسار الخاص بالحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي وأسلوب مواجهتها القاهرة، ١٩٨٦.

(٢١٣) المركز القومي للبحوث التربوية: تقويم خريجي المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر ومقارنتهم بزملائهم من خريجي مدارس التعليم الأساسي، القاهرة ١٩٨٨.

(٢١٤) المركز القومي للبحوث التربوية: تقويم خريجي المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر، ومقارنتهم بزملائهم من خريجي مدارس التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٨٨.

(٢١٥) المركز القومي للبحوث التربوية: دليل المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر، القاهرة، ١٩٧٨.

(٢١٦) المركز القومي للبحوث التربوية: دليل المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر، القاهرة ١٩٧٨.

(٢١٧) المركز القومي للبحوث التربوية: دليل مناقشة التعليم الأساسي، تقرير مقدم إلي لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب، القاهرة، فبراير ١٩٨٠.

(٢١٨) المركز القومي للبحوث التربوية: لائحة المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثماني صفوف بمدينة نصر.

(٢١٩) جبرائيل بشارة: نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين. (كلمة التحرير)، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافية.

(٢٢٠) جلال أحمد أمين: بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر، بحوث ودراسات المؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨.

(٢٢١) حسام الخطيب: أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة، عالم الفكر، ع٢، مج ٢٨، أكتوبر ١٩٩١.

(٢٢٢) حسان محمد حسان: دور التعليم العربي في خدمة المجتمع لمواجهه تحديات عام ٢٠٠٠ في ندوة "متطلبات التربية في الوطن العربي لمواجهه مستجدات عام ٢٠٠٠" القاهرة، من ٤-٦ مارس ١٩٩٦، اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، ١٩٩٦.

(٢٢٣) حسنين توفيق إبراهيم: العولمة- الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، ع٢، مج ٢٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ١٩٩٩.

(٢٢٤) حسين بشير محمود وعوض توفيق عوض: "التجديد التربوي في مصر – بعض الجهود" بحوث ندوة التجديد التربوي في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة ١٩٨٨.

(٢٢٥) حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية، في عالم الفكر، ع ٢، مج ٢٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ديسمبر ١٩٩٩.

(٢٢٦) دارم البصام: الاتجاهات المستقبلية للتعليم، في: نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين. المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع١، مج١٧، يونيو ١٩٨٧.

(٢٢٧) ستيفن ب. هاينيمان: النمو الاقتصادي والتجارة الدولية في الإصلاح التعليمي. مجلة مستقبليات، ع ١٠٤، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٧.

(٢٢٨) سعد الدين إبراهيم (محرر): تعلم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين "الكارثة أو الأمل" منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن ١٩٩١.

(٢٢٩) سعد مرسي أحمد: فلسفة التعليم الأساسي: بحوث ودراسات في مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، القاهرة من ٢١-٢٥ إبريل ١٩٨١، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان، القاهرة ١٩٨١.

(٢٣٠) سلامة صابر محمد العطار: واقع التعليم الأساسي في مصر في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمجتمعية في دراسة التعليم الأساسي في مصر – الواقع والمستقبل. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢٣١) سمية عبد المجيد وشعبان حامد علي: مناهج مرحلة التعليم الابتدائي في بعض المدارس الابتدائية في جمهورية مصر العربية. (المدرسة الأمريكية-الإنجليزية- الفرنسية-الألمانية). المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢٣٢) سمير لويس سعد: التسرب من التعليم الأساسي في الفترة من ١٩٨٠/٧٩-١٩٩١/٩٠ دراسة إحصائية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢٣٣) شاكر محمد فتحي: مفهوم وصيغ التعليم الأساسي – دراسة تحليلية مقارنة في التعليم الأساسي في مصر – الواقع والمستقبل. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢٣٤) شبل بدران: " الأيديولوجيا والتربية في مصر " دراسة في العلاقة بين بنية النظام السياسي والسياسة التعليمية في الفترة من ١٩٧٢-١٩٨٩، مجلة التربية المعاصرة، ع١٢.س٧، القاهرة ١٩٩٠.

(٢٣٥) ضياء زاهر: "مستقبل التعليم في المنطقة العربية- التوقعات النوعية" ورشة عمل حول المفاهيم والأساليب الحديثة في التخطيط التربوي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١.

(٢٣٦) عبد السلام عبد الغفار: "مشكلات التطبيق في التعليم الأساسي" بحوث مؤتمر معلم التعليم الأساسي الحاضر والمستقبل، كلية التربية جامعة حلوان، القاهرة ١٩٨٦.

(٢٣٧) عبد الفتاح جلال: تطوير التعليم الإعدادي وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي (التقرير النهائي) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، القاهرة نوفمبر ١٩٩٤.

(٢٣٨) عوض توفيق عوض: التعليم الإعدادي الفني- البدايات والتطور، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة ١٩٦٤.

(٢٣٩) عوض مختار هلوده: البطالة في مصر- قياسها وأساليب علاجها: دراسات وبحوث مؤتمر العمل الرابع للاقتصاديين المصريين حول الموارد البشرية والبطالة، القاهرة (٢٣-٥) نوفمبر ١٩٨٩، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع القاهرة ١٩٨٩.

(٢٤٠) فؤاد أبو حطب: "مستويات المهارة لمستويات متعددة من التعليم الأساسي" في مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق . كلية التربية الفنية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨١.

(٢٤١) فؤاد حلمي: تمويل التعليم الأساسي في مصر- رؤية مستقبلية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ١٩٩١.

(٢٤٢) فؤاد فريد إسماعيل: "الأهداف التربوية العامة للوطن العربي وأثرها في بناء الإنسان الصالح" بحوث المؤتمر التربوي الثامن عشر لجمعية المعلمين الكويتية في الفترة من ٢٦-٣١ مارس ١٩٨٨، الكويت ١٩٨٨.

(٢٤٣) كلير بورستول: الألفبائية في في أوربا في زمن التطورات السريعة. في مجلة مستقبليات، مج ٢١، ع٤، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩١.

(٢٤٤) محمد الهادي عفيفى وسعد موسى أحمد: " المعلم في مجتمع عصري أسس إعداده ونموه المهني "بحوث مؤتمر التعليم في الدولة المصرية، القاهرة من ٢٠-٢٣ فبراير ١٩٧١ الجزء الأول مركز التوثيق التربوي، ١٩٧٢.

(٢٤٥) محمد خليفة بركات: الحاجة إلي إعادة تخطيط المرحلة الإعدادية، صحيفة التربية، س١٢، ع١، القاهرة نوفمبر ١٩٥٩.

(٢٤٦) محمد عبد الشفيع: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال بحوث ودراسات المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين في الفترة من ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩٥.

(٢٤٧) محمد على حافظ: تطوير التعليم بالمرحلة الإعدادية، صحيفة التربية، ع٢، يناير ١٩٦٤.

(٢٤٨) محمد نبيل نوفل: دراسات في التربية السوفيتية في الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.

(٢٤٩) محمد نبيل نوفل: رؤى المستقبل-المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين (المنظور العالمي والمنظور العربي) في المجلة العربية للتربية ع١، مج ١٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٧.

(٢٥٠) محمود عبد الفضيل: الطبقة الوسطي وأزمة المجتمع المصري، مجلة الهلال، عدد تذكاري القاهرة، يناير ١٩٩٢.

(٢٥١) محيا زيتون: مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية - نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين. المجلة العربية للتربية (عدد خاص)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع١، مج ١٧، تونس ١٩٩٧.

(٢٥٢) منظمة اليونسكو: التربية والصحة النفسية، في أعمال مؤتمر التربية والصحة النفسية، يناير ١٩٥٢ (تحرير ود وول) ترجمة إبراهيم حافظ، مراجعة عبد العزيز القوصي. دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٢.

(٢٥٣) نادية جمال الدين: التعليم وأمن الوطن والمواطن العربي في عالم سريع التغير، في ندوة التربية لاتحاد المعلمين العرب، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر١٩٩٤.

(٢٥٤) نادية كمال محمود: التوجيه التربوي والمهني ومتطلبات تحقيقه في المدرسة الثانوية الشاملة. بحوث مؤتمر تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٨٩.

obeikandl.com

(٢٥٥) وزارة التربية والتعليم: مذكرة بشأن مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية، القاهرة ديسمبر ١٩٦٥.
(٢٥٦) وزارة القوي العاملة والتدريب: تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومي في المؤتمر العلمي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين حول الموارد البشرية والبطالة. الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، القاهرة ١٩٨٩.

هـ- الجرائد:

(٢٥٧) الأهرام الاقتصادي: ع٩٩٢، القاهرة في ١٨/١/١٩٨٨.
(٢٥٨) بيان السيد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم في مجلس الأمة في أغسطس، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٧.
(٢٥٩) جريدة الأهرام : خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح جلسات مجلس الأمة في ١٩ نوفمبر ١٩٧٠، القاهرة. ٢٠نوفمبر ١٩٧٠.
(٢٦٠) جريدة الأهرام: ١٣ مايو ١٩٩٦.
(٢٦١) جريدة الأهرام: ١٦ نوفمبر ١٩٩٥.
(٢٦٢) جريدة الأهرام: بيان الرئيس محمد أنور السادات في ٣٠/٨/١٩٧١، القاهرة ٣١/٨/١٩٧١.
(٢٦٣) جريدة الأهرام: خطاب الرئيس محمد أنور السادات في المؤتمر الأول للحزب الوطني في ١/١٠/١٩٨٠ القاهرة في ٢/١٠/١٩٨٠.
(٢٦٤) جريدة الجمهورية: تصريح سيادة وزير التربية والتعليم أمام مجلس الشعب، القاهرة في ١٢/١/١٩٩٣.
(٢٦٥) جريدة مايو: حديث السيد الوزير حول التعليم الأساسي في مصر، ع١٦١، القاهرة، ٢٣ يناير ١٩٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Academy for Education Development: Basic Education in Egypt, An Assessment –Washington D,C.,1984.
(2) American Association of school Administrators What students must know to succeed in the twenty first century "the futurist July/August 1996-vo30, 4,special report.
(3) China State, Education Commission: The Development and Reform of Education in China 1995-1996. A Report Presented to the International Conference on Education 45th Session. Geneva, 1996.
(4) Elizabeth, Halsall: The Comprehensive School. Great Britain. A. Wheaton & Co., Exeter, 1973.
(5) Encyclopedia Americana, Grolier Incorporated, USA, 1992, Vol. 19, P. 678.
(6) Germany, Ministry of Education and Cultural Affairs: The Education System in the Federal Republic of Germany. Germany, 1994.
(7) H. Phillips: What is meant by Basic Education? UNESCO, IIEP- Paris, 1975.
(8) Harbison: Education Planning and Human, Resources development. Unesco, 1976.
(9) Inkeles and Smith: Becoming Modern Individual Change in Six Developing Countries. Heinemann Education Book, 1974, London.

(10) Japan, Ministry of Education: Science, Sports and Culture. Development of Education in Japan: 1994-1996. (A Report for Submission on the 45th session of the International Conference on Education), Japan, 1996.
(11) Jarl Beng Tsson: "Education Training and Labour Market Development." Futures, World Bank, December 1991.
(12) Kanaya, T.: "Japan System of Education". In: the International Encyclopedia of Education (Vol. 6), PP. 3083-3086.
(13) Laugle J. Lillis K.: Vocationalization in International Perspective. In: Vocationalization Education. Pergamon Press, Oxford, 1988.
(14) Ministere de L'Educaiton: "XXXIXI Session de la Conference International de L'Education", Geneve, 1984.
(15) Ministere de L'Education National, 40, "Session la Conference International de L'Education", Rapport de la France, Geneve, 1986.
(16) Ministry of Education, Education Development in Korea 1994-1996. The 45 session of the International Conference on Education, Geneve, 1997.
(17) Ministry of Education, Education Reform for New Education System. Summary Report. Seoul, 1996.
(18) Philip, Robinson: Perspectives on the Sociology of Education, an Introduction. London Rotledge & Kegan aui.
(19) Schlechty, P. H.: Schools for the Twenty-First Century. Oxford, Jossy-Bass Publishers, 1991.
(20) Shin, Se-ho: "Republic of Korea, System of Education", In. the International Encyclopedia of Education. (Vol. 6), PP. 3161-3170.
(21) Teng, Teng: China People's Republic of: System of Education. In The International Encyclopedia of Education, Vol. 12, PP. 750-755.
(22) Toffler, Alvin, The Third War, Pan Books Ltd. London, 1983.
(23) United Nations Center on Transnational corporations and The Transfer of New Emerging Technologies to Developing Countries, U.N. New York, 1990.
(24) Walden Bello and Stephanie Rosenfeld, Dragons in Distress, Asias Miracle Economies in Crisis, Institute for food and Development policy, San Francisco, USA, 1992.
(25) Williamson, B.: Education and Social Change in Egypt and Turkey. Macmillan Press, 1987.